# ملخص

# معاني الأبنية في العربية

# للسامرائي

لخصه وهذبه/ عبدالله بن عوض الشمري

## المقدمة

الحمد لله رب الإنس والجن، غافرِ الذنبِ ما ظهر منه وجَن، المتفضلِ بالنعماءِ بلا ثمنٍ ومَن، وأصلي وأسلم على من إليه القلبُ قد اشتاق وحَن، وعلى آله وصحبه ما برئَ عليلٌ وأن، أما بعد :

إن لهذا الكتاب أهميته البالغة، فهو يبحث في دلالة بنية الكلمة ومعناها، وعندما نمعن النظر فيما بين أيدينا من الكتب الصرفية القديمة نجد إغفالًا عن تناول دلالة الأبنية الصرفية ومعانيها إلا في مواضع قليلة تلحظ فيها الإشارة إلى تلك المعاني.

إن كثيرًا من الدارسين لتلك الأبنية يُعنَون بها من جهة صياغتها، ومعرفة مقيسها ومسموعها، غافلين عن دلالتها وما يطرأ عليها من معانٍ، فتجدهم لا يفرقون بين معاني أبنية المبالغة أو أبنية الصفة المشبهة، فلو لم تختلف المعاني لم تختلف الصيغ، فالعدول عن صيغةٍ إلى صيغة أخرى لا بد أن يصحبَه عدولٌ عن معنىً إلى آخر، إلا إذا كان ذلك لغة.

إننا نستعمل الأبنية حسب ما يمليه علينا الذوق، ولا نستعملها تبعا لما يقتضيه معنى تلك الصيغة، فتجد من يستعمل مفردة "نشيط" حينًا ومفردة "نَشِط" حينًا آخر، دون أن يكون هناك مراعاةٌ لمعنى بنية كل منهما. وفي هذا البحث محاولة للوصول إلى معاني تلك الأبنية عن طريق النظر والموازنة بين النصوص في استعمال الصيغ، وهو نظرٌ قائمٌ على الاستعمال القرآني أولًا.

نسأل الله أن يمدنا بعونٍ من عنده، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

# الاسم والفعل

من القواعد المقررة عند أهل اللغة أن الاسم يفيد الثبوت والدوام، وأن الفعل يفيد التجدد والحدوث، فإذا قلت : "خالدٌ حافظٌ" أفاد ثبوت الحفظ لخالد، وإذا قلت: "يحفظُ خالدٌ" كان معنى ذلك أن خالدًا آخذٌ في سبيل الحفظ، فحفظه يحصل شيئًا فشيئًا.

قال عبد القاهر الجرجاني:"إن موضوع الاسم على أنه يثبتُ به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئًا بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئًا بعد شيء".

ومن الأمثلة الدالة على ثبوت هذه القاعدة قوله ـ عز وجل ـ :"سواءٌ عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون".، فالله ـ عز وجل ـ في هذه الآية لم يماثل بينهما في الفعلية أو الاسمية وإنما مازج بينهما، فالدعاء حادثٌ متجدد يحصل مرةً بعد مرةٍ، فعبر الله عنه بالفعل الدال على هذا الأمر، أما الصمت فهو الأصل في الإنسان فلا يتحدث إلا لأمرٍ طارئ وإلا بقي صامتًا على أصله، فلما كان الصمت أصلًا ثابتًا في الإنسان عبر الله عنه بالاسمية الدالة على هذا الأمر.

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا قوله تعالى:"أولم يروا إلى الطير فوقهم صافاتٍ ويقبضن". فعبر الله عن صف الطير أجنحتها بالاسم الدال على الثبوت والدوام، لأن هذا هو الأصل الثابت في الطير حال الطيران، وهو أنها تصف أجنحتها، أما القبض فهو أمرٌ طارئ على ذلك الصف فلذلك عبر الله عنه بصيغة الفعل فقال: (ويقبضن) لأنه أمر يحدث مرة بعد مرة.

وقد يُعَبر عن الأمر المتجدد الحدوث بصيغة الاسم الدالة على الثبوت تأكيدًا وتحقيقًا لوقوع ذلك الأمر، كقوله تعالى: "إن الدين لواقع" ولم يقل (يقع).

## المصادر

قد تتعدد المصادر للفعل الواحد خاصةً في الثلاثي، فتجد أن للفعل الواحد مصادرَ متعددة، ومن الأمثلة على ذلك الفعل (مكث) فمصدره (مَكْثًا) و(مُكْثَا) و(مُكُوثًا)، والفعل (صد) فمصدره (صدًا) و(صُدودًا).

ولتعدد المصادر للفعل الواحد سببان رئيسان هما :

**. اختلاف لغات العرب**: فيكون للفعل الواحد أكثر من مصدر بسبب عدم اتحاد قبيلتين أو أكثر على مصدرٍ واحد، فكل قبيلة تصطلحُ على مصدرٍ لذلك الفعل. ومن الأمثلة على ذلك الفعلُ (قَبُحَ) فبعضهم يقول : (قُبُوحَة)، وآخرون يقولون : (قَبَاحَة)، وكذلك الفعل (بَخِلَ) فبعضهم يقول: (بُخْلًا)، وآخرون يقولون: (البَخْل)، ومنهم من يقول: (البَخَل).

واختلاف العرب ليس قاصرًا على المصادر، فقد يكون الاختلاف في ضبط الكلمة كقولهم:(رَغْوَة اللبن) و(رُغْوة) و(رِغْوَة) و(رُغَاوَة) و(رُغَايَة). وقد يكون الاختلاف في الأفعال، فبنو قيسٍ تقول:(رَضَعَ يرضِعُ)، وأهل الحجاز يقولون: (رَضِعَ يرضَعُ). وقد يكون الاختلاف في التعبير، فأهل الحجاز يقولون: (ما هذا بشرًا)، وتميم تقول: (ما هذا بشرٌ).

**. اختلاف المعنى**: من أسباب تعدد المصادر للفعل الواحد انفرادُ كل مصدرٍ بمعنى لا يُستعمل ذلك المعنى في المصدر الآخر،أو يكثر استعمال معنىً من المعاني في مصدرٍ يندر استعماله في المصدر الآخر ك(الصغر والصغارة) فالصغر في الجِرْم والصغارة في القَدْر.

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا (الضَر والضُر) فيعني بالضم الضرر الواقع على النفس من مرضٍ أو هزال، ويدل بالفتح على الضرر في كل شيء. وكذلك (الرُقود والرُقاد)، فقد قالوا: إن الرقود بالليل خاصة والرقاد عامٌ في كل نوم. وكذلك الفعل (وجد) فإن مصادره تتعدد تبعًا لتعدد معانيه، فإن كان بمعنى الغضب فمصدره (مَوْجِدة)، وإن كان بمعنى الحُزن فمصدره (الوَجْد)، وإن كان بمعنى الحصول على الشيء فمصدره (الوجود والوجدان). وإليك أشهر أوزان المصادر ، وهي :

**. فَعْل وفُعُول** : اعلم أن القياس في الأفعال الثلاثية المتعدية أن يكون مصدرها على وزن (فَعْل) كضرب ضربًا وأكل أكلًا، فإن كان دالًا على حرفة جاز فيه مصدر آخر وهو (فِعَالَة) وذلك نحو: (سقى سقيًا وسِقايةً). أما الفعل الثلاثي اللازم المفتوح العين فإن القياس في مصدره أن يكون على وزن (فُعُول).

**. فِعَالَة** : وزنٌ يُصاغ منه مصدرُ كل فعل ثلاثي دال على حرفة أو اشتمال أو ولاية، ومنه: الحياكة والخياطة والتجارة والعصابة والعمامة. فالكتاب مصدر للفعل (كتب) فإذا أردت الصنعة قلت:الكتابة، والسقي مصدر للفعل (سقى)، فإذا قصدت الصنعة قلت: (السقاية). وكذلك (السعي) فإنه مصدر للفعل (سعى) فإذا أردت الولاية قلت: (السعاية)، وهكذا دواليك.

**. فُعَال** : كل فعلٍ ثلاثي دال على داءٍ أو صوت فإن القياس في مصدره أن يكون على زِنَة (فُعَال). يقول الفخر الرازي في تفسيره :"والفُعَال في أكثر الأمور يدل على مكروهٍ أو منكر، أما في المعاني فكالسبات والفواق والزكام والدوار والصداع لأمراضٍ وآفاتٍ في الناس والنبات". واعلم أن الأسماء التي تأتي على وزن (فُعَال) وهي غير مصادر فإنها تكون بمعنى "مفعول". يقول الرضي في شرحه على الشافية:"ويجيء فُعَال من غير المصادر بمعنى المفعول كالدُقاق والحُطام والفتات والرفات".

**. فَعِيل** : يُصاغ منه كل مصدرٍ دل على صوتٍ أو سير، ومن الأمثلة على ذلك (صهيل) و(رحيل). وقد سبق أن المصادر الدالة على الصوت تصاغ على وزن (فُعَال)، وإن صوغَها على وزن (فُعَال) أبلغ من صوغها على وزن (فعيل)؛ لأن الألف حال مدها أطول من مد الياء، ويحصل بالألف انفراجٌ للفم أكثرُ من انفراجه بالياء.

**. فِعَال** : إن المصادر التي تكون مصوغةً على هذا الوزن لا تخرج عن أربعةِ معانٍ :

**أولها** : ما دل على امتناعٍ كـ(إباء وحِرَان وشِرَاد)، وهي من حرن وأبى وشرد.

**ثانيها** : دلالته على قرب الشيء من الشيء، ومن أمثلته ( الصراف والضراب والنكاح) .

قال سيبويه :"وقالوا في أشياء قرُب بعضها من بعض فجاؤوا به على فِعَال، وذلك نحو الصراف في الشاة لأنه هياج فتشبه به، ومثله الهباب والقراع".

**ثالثها** : دلالته على حينونة الشيء وحضور وقته، كالصرام والجِزاز .

**رابعها** : دلالته على الأوسمة وهي العلامة التي تكون في أجساد البهائم غالبًا .

قال سيبويه :"وأما الوسم فإنه يجيء على فِعَال نحو : الحِبَاط والعِلَاط والعِرَاض والجِنَاب والكِشَاح فالأثر يكون على فِعَال والعمل يكون فَعْلاً كقولهم : وسمت البعير وسمًا وكشحته كشحًا".

**. فَعَلان (بفتح الفاء والعين)**: كل ما صيغ على هذا الوزن فهو دالٌ على حركةٍ واضطراب، وهذا ما قرره غيرُ واحدٍ من علماء اللغة. قال سيبويه:"ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: النزوان والنقزان والقفزان وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع ومثله : العسلان.. ومثل هذا الغليان لأنه زعزعة وتحرك، ومثله الغثيان لأنه تجيش نفسه وتثور... ومثل ذلك اللهبان والضمدان والوهجان لأنه تحرك الحر وتَؤوره فإنما هو بمنزلة الغليان".

**. تَفْعَال (بفتح التاء)**: كل مصدر جاء على هذا الوزن فإنما يدل معناه على المبالغة والتكثير، ومنه التجوال لكثير التجول، والتهدار لكثير الهدر، والتلعاب لكثير اللعب. وليس من ذلك التبيان والتلقاء، فكلاهما مكسور التاء، ولو أريد بهما المبالغة لفتحت التاء .

جاء في (الكليات) لأبي البقاء:"والمصدر من الثلاثي المجرد للمبالغة قياسه فتح التاء كالتعداد والتهداد.. وليس بمصدر المبالغة كالتكرار والتذكار".

**. فِعِّيْلى (بكسر الفاء وتشديد العين وكسرها)**: ما صيغ من المصادر على هذا الوزن فإنما يراد به الكثرة، قال سيبويه:"وأما الفعيلى فتجيء على وجهٍ آخر، تقول: (كان بينهم رِمِيًا) فليس يريد قوله (رَمْيًا) ولكنه يريد ما كان بينهم من الترامي وكثرة الرمي ولا يكون من واحد. وأما الدِّلِّيْلَى فإنما يراد به كثرة علمه بالدلالة ورسوخه فيها، وكذلك القتيتى والهجيرى كثرة القول والكلام بالشيء، والخليفى كثرة تشاغله بالخلافة وامتداد أيامه فيها".

**. فُعْلَة** : وزن تصاغ منه الألوان، كالحُمْرة، والصفرة، والكدرة.

**. فِعَل**: يدل هذا البناء على المساحة في الغالب، ومنه قوله تعالى : (وأصابه الكِبَرُ)، فالكِبَر هو الكبر الجسمي، ومثله الصغر فهو يكون في الجسم، وكذلك الغِلَظ فتكون في الجسم، أما الغِلْظَة فمعنوية . إلى غير ذلك من المصادر المسموعة والمقيسة، وما مر هو الأشهر .

# المصدر الميمي

للمصدر الميمي دلالةٌ مغايرةٌ تختلف عن المصادر الأخرى، وقبل أن نعرف ذلك لا بد لنا أولًا من معرفة كيفية صياغته، فالمصدر الميمي يُصاغ من الثلاثي على زنة (مَفْعَل) بفتح العين، فإن كان فعله مثالًا ـوهو ما كانت فاؤه حرف علة ـ صحيح اللام، تحذف فاؤه في مضارعه، فمصدره الميمي مصوغٌ على زنة (مَفْعِل) بكسر العين، وكذلك إن كانت عين مضارعه مكسورة، فإنه يصاغ على (مَفْعِل)،ومن أمثلته (مدخَل ومخرَج وموعِد ومجلِس) فهذه الأمثلة مصوغةٌ من (دخل وخرج ووعد وجلس)، أما إن كان الفعل غير ثلاثي فإنك تصوغ المصدر الميمي منه على زنةِ اسم مفعوله، ومن أمثلته (المنطلق والمستخرج والمنقلَب) فإنها مصوغة من انطلق واستخرج وانقلب .

أما دلالته فإن النحاة لا يرون فرقًا بينه وبين المصدر الأصلي للفعل، فهم لا يرون فرقًا بين مجلس وجلوس، ولا بين مقعد وقعود. وعند التأمل تلحظ أن المصدر الميمي يتضمن حدثًا كما تضمنه غيره من المصادر الأصلية للأفعال، بيد أنه يزيد عليها في دلالته على الذات في جانب دلالته على الحدث الذي يشاركه فيه غيره من المصادر، إن كلمة (مُنقلَب) في قوله تعالى:"وسيعلم الذين ظلموا أي منقلبٍ ينقلبون" لا تطابق (انقلاب)، فالانقلاب حدثٌ مجرد، والمنقلب يحمل معه ذاتًا، والمساق في قوله تعالى :"إلى ربك يومئذٍ المساق" يختلف عن قولنا (إليه السوق)، فالمساق يحمل معه ذاتًا تُساق بخلاف السوق الذي يدل على مجرد الحدث وهو السوق .

وهناك دلالةٌ تُشم رائحتها عند التعبير بالمصادر الميمية دون غيرها من المصادر الأصلية للأفعال، فإن المصادر الميمية مشعرةٌ بالنهاية لما تضمنته من معانٍ، فعندما نقرأ قول الله ـ عز وجل ـ :"إليه أدعو وإليه مآب" نجد أن (مآب) مشعرةٌ بنهاية الأوب، بخلاف (الإياب) الذي يدل على مجرد الرجوع دون إشعارٍ بمنتهاه . ومثله المنقلب والانقلاب فإن المنقلب يعني خاتمة الأمر وعاقبته أما الانقلاب فإنه يعني مجرد التغير، يقول تعالى :"وسيعلم الذين ظلموا أي منقلبٍ ينقلبون" أي: عاقبة أمرهم ونهايتهم.

والمتأمل في استعمال العرب له يجد أنها تستعمله في نادر كلامها، فنجدهم لم يوقعوه موقع الحال ـ مثلًا فهم يقولون : (أقبل زحْفًا) ولم يقولوا : (مَزْحَفًا)، وكذلك قالوا : (جاء سعيًا) ولم يقولوا : (جاء مسعى)، وتقول : (جاء طوعًا) ولم يقولوا : (جاء مطاعًا).

وكذلك لم يوقعوه موقع المفعول لأجله، فقد قالوا : (فعلتُ هذا رأفةً بك) ولم تقل : ( مرأفًا بك).

فدل ذلك على أن هذين المصدرين متغايران وليسا متطابقين والله أعلم .

## اسم المرة والهيئة

يُصاغ اسم المرة من الثلاثي على وزن (فَعْلَة)، كقولهم : قعدتُ قعدةً، وأتيتُ أتية، ويُصاغ من غير الثلاثي على زنة مصدره الأصلي بزيادة تاء الوحدة في آخره، كقولهم : أعطى إعطاءة، واستدرج استدراجة .

أما اسم الهيئة فإنه يصاغ من الثلاثي على زنة "فِعْلَة"، فتقول : (جلس محمدٌ جِلْسَةَ العالِمِ)، وكقولنا: (فلان حسن الرِكبة والجِلسة يراد بذلك أنه متى ركب كان ركوبه حسنًا وإذا جلس كان جلوسه حسنًا في أوقات ركوبه وجلوسه وإن ذلك عادته في الركوب والجلوس، وحسنُ الطِعْمة أي ذلك فيه موجود لا يفارقه). وقد يكون وزن اسم المرة والهيئة مصدرًا أصليًا لبعض الأفعال، فلا يدلان على مرةٍ ولا هيئة، فإذا أريد المرة وصف ذاك المصدر بكلمة "واحدة"، كقولنا: (رحمته رحمةً واحدة).

**المَفْعَلَة :**

يدل هذا البناء على سبب الفعل ، كقوله عليه الصلاة والسلام :"الولد مَبْخَلَةٌ مجبنة محزنة" وكذلك قولهم:"ترك العشاء مَهْرَمَة". أي : الولد سببٌ للبخل والجبن والحزن، وكذلك العشاء فإن تركه سببٌ للهرم.

وقيل: هو دالٌ على سبب كثرة الفعل، فـ"مجبنة مبخلة" أي : سببٌ لكثرة الجبن والبخل.

**التَفْعلة : (بضم العين وكسرها)**

يدل هذا البناء على مؤدى الشيء ومنتهاه، كالتهلُكة وهي ما يؤدي إلى الهلاك، وكالتبصِرة وهي ما يؤدي إلى الإبصار، والتذكرة وهي ما يؤدي إلى التذكر .

**الفَعَلة والفُعْلَة :**

بناءان يدلان على موضع فعل الشيء، كالقَطعَة والقُطْعة وهما مكان القطع من الأعضاء. جاء في شرح الرضي على الشافية:"وقد جاء الفُعْلَة والفَعَلَة لموضع الفعل في الأعضاء كثيرًا كالقَطعَة والقُطْعَة لموضع القطع، وكذا الجَذَمة والجُذْمَة، والصلعة والصُلْعَة، والنَزَعَة والنُزْعَة. ويكون الفُعْلَة بضم الفاء وسكون العين للفضلة أيضًا كالقُلْفَة والغُرْلَة".

## أسماء المكان والزمان

اسم المكان هو ما دل على مكان وقوع الفعل،واسم الزمان ما دل على زمان وقوعه كقولهم: مَعْرِض ومَجْلِس، فهما يدلان على مكان العرض والجلوس أو زمانهما .

أما من حيث الصياغة فهما يُصاغان من الفعل الثلاثي على زنةِ (مَفْعَل) إن كانت عين مضارعهما مضمومة أو مفتوحةً وذلك كقولهم : (منصر ومقتل ومركَب) من الفعل ينصُر ويقتُل ويركَب، وكذلك إن كان الفعل الثلاثي معتل الآخر فإن اسم الزمان والمكان منه يصاغ على هذا الوزن (مَفْعَل)، فتقول في اسم الزمان والمكان من (رمى وجرى) مرمى ومجرى .

فإن كانت عين مضارعه مكسورة صيغَ اسم الزمان والمكان من ذاك الفعل الثلاثي على زنةِ (مَفْعِل) بكسر العين نحو : مجلِس، وكذلك إن كان فعله الثلاثي مثالًا واويًا صحيح اللام تُحذف فاؤه في المضارع فإن اسم الزمان والمكان منه يُصاغ على هذا الوزن (مَفْعِل) وذلك كقولهم : (مَوْعِد) من (وعد) . أما من غير الثلاثي فيصاغ على زنة اسم المفعول كالمنطلَق والمستخرَج.

وقد شذ عن هذا التقعيد ألفاظ، وذلك كقولهم : (المسجِد والمشرِق والمغرِب...) والقياس فتح العين في هذه الألفاظ.

**. الألفاظ الخارجة عن القياس :**

هناك ألفاظٌ خرجت عن القياس في طريقة صوغِها، وذلك مثل : المسجِد والمغرب والمشرق والمِطبخ والمِربد، والسبب في ذلك عند كثيرٍ من النحاة هو خروج تلك الألفاظ عن حقيقة معناها، وهو إرادة مكان وقوع الفعل أو زمانِه، إلى قصد التسمي بتلك الألفاظ، فمثلًا كلمة "المسجِد" من "سجد"، فلو أريد مكان وقوع السجود أو زمانه لقيل على القياس: (مَسْجَد)، لكنه لما أطلق على مكان مخصوص وهو دُورُ العبادة خرج عن ذلك الأصل .

جاء في شرح الرضي على الشافية: "قال سيبويه: لم تذهب بالمسجد مذهب الفعل ولكنك جعلته اسمًا لبيت. يعني أنك أخرجته عما يكون عليه اسم الموضع، وذلك لأنك: تقول: (المِقْتَل) في كل موضع يقع فيه القتل، ولا تقصد به

مكانًا دون مكان، ولا كذلك المسجد فإنك جعلته اسمًا لما يقع فيه السجود بشرط أن يكون مبنيًا على هيئة مخصوصة...". ومثل ذلك (المِنْسِك) فلو أريد مكان النسك عمومًا لقال: (المَنْسَك)، فلما قصد به مكان نُسُكٍ مخصوص قال: (المِنْسِك)، وكذلك (المِفْرِق) لأنه مفرق الطريق أو الرأس ولو أريد به مكان الفرق عمومًا لقيل: (مَفْرَق).

**مَفْعَلَة :**

ورد في كلام العرب ما هو مصوغٌ من الثلاثي الأصل على زِنَةِ (مَفْعَلَة) للدلالة على كثرة الشيء الجامد بالمكان، وذلك مثل قولهم: أرضٌ مأسَدَة، أي: كثيرة الأسود، ومسبعة، أي: كثيرة السباع، ومذْأَبَة، أي: كثيرة الذئاب. قال الرضي في شرحه على الشافية: "واعلم أن الشيء إذا كثُر بالمكان وكان اسمًا جامدًا فالباب فيه مَفْعَلَة بفتح العين". وهو ليس بقياس.

ومن معاني هذا البناء دلالته على سبب كثرة الشيء كقولهم: "الولد مجبنةٌ مبخلة محزنة" أي: سببٌ لكثرة الجبن والبخل والحزن. جاء في حاشية الصبان: "وقد صاغوا (مفعلة) من الثلاثي اللفظ أو الأصل لسبب كثرة مسماه أو محلها مثالها لسبب الكثرة (الولد مجبنة مبخلة) أي: سبب لكثرة الجبن عن الحرب وكثرة البخل. ولمحل الكثرة: مَأسَدة ومسبعة ومقثأة ومفعأة، أي: محلٌ لكثرة الأسد والسبع والقثاء والأفعى".

## اسم الفاعل

اسم الفاعل يدل على الحدث والحدوث وفاعله، ودلالته على الحدث مقصودٌ بها دلالةُ اسم الفاعل على معنى المصدر، ويقصد بالحدوث التغير، فعندما نقول: (زيدٌ قائم) فالقيام ليس ملازمًا لصاحبه، أما دلالته على الفاعل فالمقصود بها دلالته على الذات، فقولنا: (قائم) أي: صاحب القيام .

قد يقول قائل: لقد مر في أول هذا الكتاب أن الاسم يدل على الثبوت والدوام، ثم ضُربَتْ أمثلةٌ لذلك، وكان من ضمن الأمثلة التمثيلُ بأسماء الفاعلين، فكيف نجمع بين ذلك وقولِنا الآن : إن اسم الفاعل يدل على الحدوث لا الثبوت؟

الجواب عن ذلك أن اسم الفاعل في منزلةٍ بين الفعل والصفة المشبهة، فهو دالٌ على الثبوت بالنسبة للفعل، فاسم الفاعل أدومُ وأثبتُ من الفعل، ويكون دالًا على التغير والحدوث عند مقارنته بالصفة المشبهة، فالصفة المشبهة أثبت

وأدوم من اسم الفاعل، فإن كلمة (قائم) أدوم وأثبت من قام أو يقوم، ولكن ليس ثبوتُها مثل ثبوت (طويل) أو(دميم) أو(قصير) فالقيام يمكن الانفكاك عنه إلى حالة غيره، أما الطول والدمامة والقِصَر فلا يمكن الانفكاك عنها. جاء في (الكشاف) في قوله تعالى : "فلعلك تاركٌ بعض ما يوحى إليك وضائقٌ به صدرُك" "فإن قلت: لِمَ عدل عن (ضيق) إلى (ضائق)؟ قلتُ: ليدل على أنه ضيقٌ عارضٌ غيرُ ثابت لأن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان أفسح الناس صدرًا، ومثله قولك : (زيدٌ سيدٌ وجواد) تريدُ السيادة والجود الثابتين المستقرين فإذا أردت الحدوث قلت: سائد وجائد ".

وفي (الكشاف) في قوله تعالى : "كانوا قومًا عَمِين" "والفرقُ بين العمي والعامي أن العمي يدل على عمى ثابت، والعامي على عمى حادث".

فإذا ما أردنا حدوث الصفة المشبهة وخروجها عن دلالة الثبوت حُولتْ إلى (فاعل). جاء في حاشية الصبان : "إذا قُصد حدوث الصفة المشبهة في الماضي أو الاستقبال حُولتْ إلى فاعل ، فتقول في عفيف وشريفٍ وحسن: عاف وشارف وحاسن أمس أو غدًا "ا.هـ

**ـ أزمنةُ اسمِ الفاعل:** يجيء اسمُ الفاعل للأزمنة الآتية:

**ـ المُضِي** : وذلك كقوله تعالى : "أفي الله شكٌ فاطرِ السموات والأرض"أي: فَطر، ومثل قولنا: "هذا قاتلُ زيد" أي : قتله، وهناك فرقٌ بين الفعل الماضي واسم الفاعل الدال على المضي؛ فاسم الفاعل يدل على ثبوت الوصف في الزمن الماضي ودوامه فيه بخلاف الفعل الماضي الذي يدل على وقوع الفعل في الزمن الماضي لا على ثبوته ودوامه.

**ـ الحال** : وذلك مثل قولنا : (كلانا ناظرٌ قمرًا). ونحو قوله تعالى : "فما لهم عن التذكرة معرضين". ونحو: (مالك واقفًا؟). فإن اسم الفاعل في هذه الأمثلة يدل على الحال.

**ـ الاستقبال** : وذلك نحو قوله تعالى : "إني خالقٌ بشرًا من طين" أي : سأخلقُ، وكقوله تعالى : "وإذ قال ربك للملائكة إني جاعلٌ في الأرض خليفة". أي : سأجعلُ. والفرق بينه وبين الفعل المضارع الدال على الاستقبال هو أن الأمر في اسم الفاعل كأنه قد تم وثبت وصفًا لصاحبه .

**. الاستمرار** : وذلك مثل قوله تعالى : "إن الله فالقُ الحب والنوى..". ففلقُ الحب والنوى مستمر وما زال . سبحانه وتعالى . يفلق.

**. الثبوت** : وذلك مثل قولنا : (واسع الفم وبارز الجبين وجاحظ العينين). فهو يدل على الثبوت في هذه الأمثلة كالصفة المشبهة بل هو صفة مشبهة . جاء في المفصل أن اسم الفاعل والمفعول يجريان مجرى الصفة المشبهة في الدلالة على الثبوت فيقال : ضامر البطن ، وجائلة الوشاح ، ومعمور الدار.

**دلالة اسم الفاعل على النسب:**

من دلالات اسم الفاعل دلالته على النسب إلى شيء معين، كقولهم لذي الدرع : دارع، ولذي النبل : نابل، ولذي الرمح : رامح، ولذي الترس: تارس، ومنه قولهم: رجلٌ تامر، أي: ذو تمر، ولابن: ذو لبن.

جاء في (المقتضب): "فإن كان ذا شيء، أي: صاحب شيء بُني على (فاعل)...فقلت : رجل فارس أي: صاحب فرس، ورجل دارع ونابل وناشب، أي : هذه آلته، قال الشاعر:

وغَـــرَرْتَنِي وزعمـــتَ أنـ ـك لابـنٌ بالصـــيفِ تـــامـر".

وقد يأتي اسم الفاعل وصفًا للمؤنث بمعنيين، فتثبت التاء إن كان معناه مشتركًا بين المذكر والمؤنث، وتُحذف إن كان معناه خاصًا بالمؤنث، وذلك مثل قولنا: (امرأة طاهر) من الحيض و(امرأة طاهرة) نقيةٌ من العيوب، وكذلك (امرأة حامل) من الحبل و(امرأة حاملة) على ظهرها أو تحمل شيئًا ظاهرًا. وقد يكون معناه خاصًا بالمؤنث فتدخله التاء في موضعٍ وتُحذف عنه في موضعٍ آخر، وذلك مثل (حائض ومرضع وطالق) فتتجرد هذه الأوصاف من التاء إن أُريد بذلك النسب؛ فإذا قلت : (امرأة مرضع) أي : ذات إرضاع ، وتتصل بالتاء إن أُريد بذلك مباشرة الفعل، فتقول : (امرأة مرضعة) أي : ألقمت ثديها للصبي. قال ابن القيم . رحمه الله . : "المرضع من لها ولد ترضعه، والمرضعة من ألقمت الثدي للرضيع وعلى هذا فقوله : "يوم ترونها تذهل كل مرضعةٍ عما أرضعت" أبلغ من (مرضع) في هذا المقام فإن المرأة قد تذهل عن الرضيع إذا كان غير مباشرٍ للرضاعة فإذا التقم الثدي واشتغلت برضاعه لم تذهل عنه إلا لأمرٍ هو أعظم من اشتغالها بالرضاع".

ومنه قوله تعالى : "جاءتها ريحٌ عاصف" أي :ذاتُ عصف، وقال : "ولسليمان الريح عاصفةً تجري بأمره" فإنه لما أراد الحدوث أنث الصفة، أي : تعصف.

# اسم المفعول

اسم المفعول : اسم يدل على حدثٍ وحدوثٍ وذات المفعول، وذلك مثل: (مقتول ومأسور)، فهو كاسم الفاعل في دلالاته، غير أن اسم الفاعل يدل على ذات الفاعل، واسم المفعول يدل على ذات المفعول. وهو كاسم الفاعل في دلالته على الثبوت إذا ما قيس بالفعل، وعلى التجدد والحدوث إذا ما قيس بالصفة المشبهة، فقد تقول : أترى أنك ستُنصر عليهم ؟ فيقال : (أنا منصور) أي أن هذا الوصف ثابت لي. وتقول أتظنه سَيُغلَب؟ فيقال : (هو مغلوب) أي هذا الوصف كأنه قد تم وثبت له.

**. أزمنة اسم المفعول** :

يضارع اسمُ المفعولِ اسمَ الفاعل في تعدد الأزمنة، فيُقال فيه ما قيل في اسم الفاعل فهو يدل على :

**. المُضي** : وذلك نحو : "كلٌ يجري لأجل مُسمى" أي : سُمي، ونحو : (هو مقتول) أي : قُتل.

**. الحال** : نحو : أقبل مسرورًا، مالك محزونًا ؟ أنت مغلوبٌ على أمرك .

**. الاستقبال** : وذلك كقوله تعالى : "ذلك يومٌ مجموعٌ له الناس وذلك يومٌ مشهود" أي : سَيُجمع ويُشهد.

**. الاستمرار** : نحو قوله تعالى : "عطاءً غير مجذوذ"، ونحو : (لا زال سيفُك مسلولًا).

**. الدلالة على الثبوت كالصفة المشبهة** : نحو : هو مُدور الوجه، مقرون الحاجبين، مفتول الساعدين.

**. صيغة (فعيل)** :

قد تأتي صيغة (فعيل) بمعنى (مفعول) وذلك مثل : جريح وقتيل، فيستوي فيه المذكر والمؤنث، فيقال : هو جريح وهو أسير وهي أسيرٌ. أما من حيث الدلالة، فصيغة (فعيل) في الصفة المشبهة تدل على ثبوتية الوصف في صاحبه أو كالثابت، فتقول: هو طويلٌ أو قصيرٌ، وقبيحٌ أو جميلٌ، فهذه أوصافٌ ثابتةٌ في أصحابها، وقد يكون الوصف كالثابت، كقولنا: هو خطيبٌ أو بليغٌ، لكنها لا ترقى إلى درجة الثبوت في طويل وقصير ونحوها .

فصيغة (فعيل) بمعنى (مفعول) الوصف بها أبلغ من الوصف بـ(مفعول)، وذلك أن الوصف بها يدل على ثبوتية الوصف لصاحبها ، فكأنها أصبحت سجيةً له، فتقول : (هو محمودٌ)، و(هو حميدٌ)، فحميدٌ أبلغ من محمود؛ لأن

حميدًا يدل على أن صفة الحمد له ثابتة. وتقول : (طرفُ كحيلٌ) و(طرفٌ مكحول) فكحيل أبلغ من مكحول، لأن معناه أن الكحل أصبح في صاحبه كأنه خِلْقَة . فمن عدل عن (فعيلٍ) إلى (مفعول) فقد عدل عن الدلالة على الثبوت إلى الدلالة على التجدد والحدوث .

ومن الفوارق بينهما أن صيغة (مفعول) يصح وقوع مضمونها في أزمنةٍ متعددة .كما ذكرنا آنفًا ، فد تدل على الحال أو الاستقبال أو غير ذلك، كقولنا لمن حُكم عليه بالقصاص : أنت مقتول، أي : ستُقتل، أما صيغة (فعيل) بمعنى (مفعول) فلا يصح الوصف بها إلا إذا تلبس صاحبها بمضمونها، فلا نقول: (هو قتيلٌ) لمن لم يُقتل، ولا (هو جريحٌ) لمن لم يُجرح.

ثم إن (فعيلًا) تدل على الشدة في الوصف بخلاف الوصف بـ(مفعول) الذي يدل على الضعف والهوان ويدل على الشدة أيضًا، فالمجروح جُرْحًا صغيرًا أو بالغًا يصح أن يُسمى مجروحًا، ولا يُقال جريح إلا إذا كان جرحُه بالغًا. قال ابن الناظم: "إن (مفعولًا) يقبل الشدة والضعف، وبعد النقل إلى (فعيل) لم يصلح إلا حيث يكون معنى الحدث فيه أشد، ألا ترى أن من أُصيب في أنملته بمُديةٍ يُسمى مجروحًا ولا يُسمى جريحًا؟".

**. فَعِيْلَة** : قد تلحقُ التاء صيغة (فعيل) بمعنى (مفعول) فتُخرجُها إلى دلالات أخرى، فلحاق التاء بصيغة (فعيل) مُخرِجٌ لها من الوصفية إلى الاسمية، ومن الأمثلة على ذلك: (الذبيحة والنطيحة)، فالذبيحة اسمٌ لما أُعد للذبح، فـ(ذبيح) ما ذُبح، ولكن الذبيحة ما أُعد للذبح.قال سيبويه:"وتقول: شاة ذبيح كما تقول: ناقةٌ كسير، وتقول: هذه ذبيحةُ فلانٍ وذبيحتك وذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذُبحت. ألا ترى أنك تقول ذاك وهي حية؟ فإنما هي بمنزلة ضحية. وتقول (شاة رمي) إذا أردت أن تخبر أنها قد رُميت، وقالوا : (بئس الرمية الأرنب) إنما تريد بئس الشيء مما يُرمى فهذه بمنزلة الذبيحة... وأما الذبيحة فبمنزلة القتوبة والحلوبة وإنما تريد هذه مما يقتبون وهذه مما يحلبون، فيجوز أن تقول: قتوبةٌ ولم تُقتَب، وركوبةٌ ولم تُركب، وكذلك فريسةُ الأسد بمنزلة الضحية وكذلك أكيلة السبع". فنخلص مما سبق إلى أن صيغة (فعيلة) تدل على الاسم لا الوصف، وأن صيغة (فعيل) تُطلق على ما اتصف به صاحبه، وأما (فعيلة) فتطلق على ما اتُخِذ لذلك الوصف، فالذبيح يُطلق على ما ذُبح والذبيحة لما أُعد لذلك.

## صيغ أخرى للدلالة على مفعول

ورد في العربية أبنية كثيرة جاءت بمعنى مفعول، من أشهرها :

**. فِعْل بكسر الفاء وسكون العين** : فتأتي (فِعْل) بمعنى (مفعول)، وتكون اسمًا تدل على المفعول أو صفة له، ومن الأمثلة على الاسمية : طِحْن بمعنى مطحون، ورِعْي بمعنى مَرْعِي، فالطِحْن : هو الدقيق، والرعي: هو اسم ما رُعي من عشب ونحوه. ومن الأمثلة على الوصفية: شيء بِدْع، أي : مُبتدع. وقد يفيد الدلالة على المقدار، كقولهم : (هذا شِبْعَة) أي : قدر ما يُشبعه.

**. فَعَل بفتح الفاء والعين** : تأتي هذه الصيغة في دلالتها على مفعول اسمًا ووصفًا، فمن أمثلتها على الاسمية قولهم : (القَنَص والسَلَب والكَرَع) فالسلب بمعنى المسلوب، والنَفَض بمعنى المنفوض، والخَبَط الورق المخبوط، والكَرَع الماء الذي يُكرَع فيه. ومن أمثلتها على الوصفية : إبلٌ هَمَل، أي : مُهملة.

**. فُعْل بضم الفاء وسكون العين** : وتأتي هذه الصيغة في دلالتها على مفعول اسمًا، كقولهم : خُبْز بمعنى مخبوز، والطُعْم بمعنى المطعوم. فالخبز اسمٌ لما خُبز. وتأتي وصفًا يُفيد المبالغة، كقولهم: (ناقة عُبْر أسْفَار) أي : تعبر عليها الأسفار، ويُقال : شيء نُكْر ، أي: منكر ، قال تعالى : "لقد جئت شيئًا نُكْرًا".

**. فُعْلَة بضم الفاء وسكون العين** : وتدل على من يقع عليه الشيء كثيرًا مع إفادة المبالغة، كاللُعْنة للذي يُلعن كثيرًا، والسُبَة للذي يُسب كثيرًا، وتُفيد الدلالة على المقدار، كالغُرْفَة وهي مقدارُ مِلء الراحة من الماء .

**. فُعُل بضم الفاء والعين** : وتأتي هذه الصيغة في دلالتها على مفعول اسمًا ك(الأُكُل) اسم ما يُؤكَل، والنُزُل: الطعام الذي يقدم للضيفان. وتأتي وصفًا يُفيد المبالغة نحو : (بابٌ فُتُح) أي : واسعٌ ضخمٌ مفتح. جاء في لسان العرب : "وقالوا : قارورةٌ فُتُح، أي: واسعة الرأس بلا صِمَامٍ ولا غلاف لأنها حينئذٍ مفتوحة". والفرق بينها وبين قولنا : (قارورة مفتوحة) قد يكون لها غلافٌ وصِمَامٌ فتُغلق فهي مفتوحة في وقت دون آخر، أما الفُتُح فهي مفتوحةٌ دومًا، فهذا مبالغةٌ في الاتصاف بالمفعول.

**. فَعُول** : تأتي صيغة فَعُول بمعنى مفعول اسمًا، كرسول بمعنى مُرسَل، ويأتي لما يُفعل به الشيء كالوَجور لما يوجر به وهو الدواء الذي يُدخَل في الفم، وقد تأتي هذه الصيغة وصفًا لمبالغة اسم المفعول، نحو قولهم : ناقةٌ ذَلولٌ رَكُوب، ومنه قوله تعالى : "هو الذي جعل لكم الأرض ذلولًا".

**. فُعَال بضم الفاء** : وتأتي هذه الصيغة اسمًا بمعنى مفعول دالةً على ما كان منفصلًا أو منقطعًا من شيء، كالحُطام والرفات والفُتات، وتأتي دالةً على ما اجتمع بعضه إلى بعض، كالجُفَاء والغُثَاء، وتأتي وصفًا، كقولهم : خبزٌ مُحَاش: إذا حُرِق.

**. فُعَالة بضم الفاء** : وتكون لقيلٍ فُصِل عن شيء كثير كالقُلامة، ولما فيه معنى الفضالة كالحُثَالة . جاء في كتاب (الصاحبي) أن فُعَالة يأتي أكثره على ما يفضلُ عن الشيء ويسقط منه نحو النُحاتة .

**. فِعَال بكسر الفاء** : نحو كتاب وخضاب، فكلاهما بمعنى مكتوبٍ ومخضوبٍ، ولباس وهو ما يلبس، ومِزاج وهو ما مُزِج به. وهذه أسماء، وتأتي هذه الصيغة وصفًا كقولهم : (كأسٌ دِهاق) أي : مُدْهَقَّة.

**. أُفْعُولَة بضم الهمزة** : وتأتي هذه الصيغة بمعنى مفعول للدلالة على مُحَقَّراتِ الأمور ورغائِبها كما نص على ذلك الكفوي في (كلياته)، ومنه : الأضحوكة وهو ما يُضحك به، والأطروحة وهي المسألة تطرحها، والأُحدوثة وهي ما يتحدث به الناس تلهيًا وتعجبًا .

## مبالغة اسم المفعول

يتبين مما سبق أن تلك الأبنية الصرفية التي نابت عن (مفعول) قد أفادت معنى جديدًا لم تفده صيغة (مفعول) وهو أن تلك الصيغ أفادت مبالغة اسم المفعول، ومن الصيغ التي تفيد مبالغة اسم المفعول :

**. فُعْلَة** : تدل على المبالغة في وقوع الشيء على صاحبه، كقولهم : (صُرْعَة) وهو الذي يُصرَع كثيرًا، وضُحْكَة وهو الذي يضحك منه الناس. ويُقابل هذه الصيغة صيغةُ (فُعَلَة) بفتح العين، وتدل على المبالغة في اسم الفاعل، نحو : صُرَعَة وهو الذي يصرع الناس كثيرًا، وضُحَكَة وهو الذي يضحك من الناس .

**. فَعِيْل** : نحو : حميد وهو الذي لا يزال يُحمد كثيرًا، ورجيم وهو الذي يُرجم كثيرًا، وتأتي هذه الصيغة نائبة عن اسم الفاعل دالةً على المبالغة أيضًا، نحو : عليم وسميع.

**. فَعُول** : نحو : ناقةٌ ذلول ركوب وناقةٌ أمون، وتنوب هذه الصيغة عن اسم الفاعل أيضًا فتفيد المبالغة، نحو : غفور وصبور.

**. فُعُل** : نحو : بابٌ فُتُح، وغُلُق، وأمرٌ نُكُر. وتنوب هذه الصيغة عن اسم الفاعل فتفيد المبالغة، نحو : رجلٌ سُهُد، أي: قليل النوم، وفرسٌ فُرُط: إذا كانت تتقدم الخيل.

**. فُعْل** : نحو : ناقةٌ عُبْرُ أسفار، وشيءٌ نُكْر. ويقابلها من الصفات المشبهة باسم الفاعل فُعْل بمعنى فاعل نحو : حُر وصُلْب.

**. فَعَل بفتحتين** : نحو : إبلٌ هَمَل، ورجلٌ نَكَل للذي يُنَكل به أعداؤه . وتنوب هذه الصيغة عن اسم الفاعل فتفيد المبالغة أيضًا، نحو : رجلٌ صَنَع، أي: حاذق، وثوبٌ خَلَق، ومكانٌ زَلَق، ورجلٌ حَسَن. فيظهر أن ما عُدِل عن صيغة مفعول إلى صيغة أخرى يفيد المبالغة عمومًا وذلك لأن النقل يفيد المبالغة في الغالب .

## الصفة المشبهة

الصفة المشبهة تدل على الثبوت، ومعنى الثبوت الاستمرار واللزوم، فعندما نقول : (زيدٌ طويل) فيعني ذلك أن صفة الطول ثبتت في صاحبها على وجه الدوام . فإذا أردنا التجدد والحدوث حولنا الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل. فعند قولنا: (زيدٌ كريم) أي : هو متصفٌ بالكرم على وجه الاستمرار، فإذا أردنا وقوع الكرم منه في الغد قلت: (هو كارمٌ غدًا) ولا تقول : (هو كريمٌ غدًا)، فإذا وقع منه كرمٌ في الماضي قلت: (هو كارمٌ أمس) ولا تقول: (هو كريمٌ أمس). جاء في (التصريح) : "أنك إذا أردتَ ثبوتَ الوصفِ قلت (حسنٌ) ولا تقول (حاسن) وإن أردت حدوثه قلت (حاسنٌ) ولا تقول (حسنٌ) ". وقال رضي الدين الاستراباذي : "الثبوت أي الاستمرار واللزوم... ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل: كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث..". والذي يظهر أن الصفة المشبهة لا تدل على الثبوت دائمًا، فمنها ما يدل على ذلك، كقولهم: (أبكم وأصم وأفطس وطويل وقصير ودميم) وقد تدل على وجهٍ قريبٍ من الثبوت، نحو : (نحيف وسمين وبليغ وكريم) ولا تدل على الثبوت في نحو : (ظمآن وغضبان وريان). فإن قيل : فما الفرق إذن بين اسم الفاعل والصفة المشبهة التي لا تدل على الثبوت مثل ظمآن وظامئ؟ فنقول : إن الصفة المشبهة لا تطلق إلا إذا اتصف بها صاحبها، فلا نقول هو ظمآن غدًا أو أمس بخلاف اسم الفاعل فإنه يصح فيه ذلك، فتقول : هو ظامئٌ غدًا أو أمس. جاء في (معاني القرآن) للفراء : " ... وهو كريمٌ إذا كان موصوفًا بالكرم، فإن نويت كرمًا يكون منه فيما يُستقبل قلت : كارم ".

## دلالات أبنية الصفة المشبهة

لا تنحصر دلالات الصفة المشبهة في دلالة واحدة، فلكل بناء منها ما يميزه عن غيره، وأشهر أبنية الصفة المشبهة ما يأتي :

**. فَعِل (بفتح الفاء وكسر العين)**: اعلم أن هذه الصيغة دالةٌ على الأدواء الباطنة نحو : وَجِع وحَبِط وعَمٍ مَن عمي قلبُه، أما إذا كان العمى في العين فهو أعمى، وتدل أيضًا على العيوب الباطنة نحو : لَحِز، أي : بخيل، ونَكِد، وشَكِس، وتدل على كل هيجانٍ أو خِفة كأشِر وبَطِر وفَرِح. جاء في شرح الرضي على الشافية : "فَعِلٌ من هذا الباب فيما يدل على الهيجانات والعيوب الباطنة" . وجاء عند سيبويه في الكتاب : "... وقد بنوا أشياء على فَعِلَ يَفْعَل فَعَلًا وهو فَعِلٌ لتقاربها في المعاني وذلك ما تعذر عليك ولم يسهل وذلك عَسِرَ يعسَر عَسَرًا وهو عَسِر، وشَكِسَ يشكس شَكَسًا وهو شَكِس... وقالوا : لَقِسَ يلقسُ لَقَسًا وهو لَقِسٌ، ولَحِز يلحَز لحزًا وهو لَحِزٌ، فلما صارت هذه الأشياء مكروهة عندهم صارت بمنزلة الأوجاع وصار بمنزلة ما رُموا به من الأدواء".

وكثيرًا ما يُنيبون الوصف بصيغة (أفْعَل) عن الوصف بصيغة (فَعِل) على أن دلالتهما واحدة، فيقولون : (شَعِثَ وأشعث، وجَرِبَ وأجرب)، والصحيح أن لكلٍ منهما معنى وقصدًا، فبناء (فَعِل) يختلف عن (أفعل) في جملة أمورٍ منها أنه عَرَضٌ غير ثابت، وأن فيه هَيْجًا وأنه فيما يكره من الأمور الباطنة غالبًا. وأما (أفعل) فيكون ثابتًا وأنه في العيوب الظاهرة، فمن يقول ـ مثلًا ـ : (هو جَرِبٌ جعله بمنزلة الداء الذي ابتُلي به صاحبه، فبناه على (فَعِل)، ومن يقول هو أجرب جعله من باب الخِلقَة). فنخلص من ذلك إلى أن الوصف بصيغة (فَعِل) يدل على المعنى العارض للذات غير الراسخ أو المستقر فيها، كفَرِح وأَسِف. كما أن هذه الصيغة تتصف بصفة الهَيْج والخِفة كقَلِق وفَرِح وأَشِر، ويكون هذا البناء غالبًا فيما يُكره من الأدواء والعيوب الباطنة .

**. أفْعَل** : يأتي هذا الوزن وصفًا للألوان كأحمر وأزرق، وللعيوب الظاهرة نحو : أعمى وأجهر وأعور، ويأتي وصفًا للحُلى من خِلْقةٍ أو ما هو بمنزلتها، والمقصود بالحُلى العلامات الظاهرة للعين نحو : أغيد وأهيف وأكحل، وأما ما هو بمنزلة الخِلْقَة فهو وصفٌ طرأ على الذات فثبت بعد أن كان غير موجود نحو : الأقطع : للمقطوع اليد، والأجدع والأخرم والأشرم . قال سيبويه: " أما الألوان فإنها تُبنى على أفعل... وقد يُبنى على أفعل ويكون الفعل على فَعِلَ يفعَل والمصدر فَعَل ماكان داء أو عيبًا لأن العيب نحو الداء ففعلوا ذلك كما قالوا : أجرب وأنكد وذلك قولهم : عور يعور وهو أعور". فصيغة (أفعل) تدل على أن الصفة في الذات ظاهرةٌ ثابتة، بخلاف (فَعِل) التي تدل على أن الصفة

في الذات عارضة غير مستقرة وكذلك غير ظاهرة . وعلى هذا لا نذهب إلى ما ذكره سيبويه وغيره إلى أن (أفعل) و (فَعِل) قد يتعاوران كحَمِقَ وأحمَق، فالبناءان مختلفان في القصد والمعنى.

**. فَعْلَان** : من أبنية الصفة المشبهة (فَعْلَان) وتدل هذه الصيغة على الامتلاء والخلو وعلى حرارة الباطن نحو : عطشان وغرثان وريان . جاء في كتاب سيبويه : "أما ما كان من الجوع والعطش فإنه أكثر ما يُبنى في الأسماء على فعلان ويكون المصدر الفَعَل ويكون الفعل على فَعِلَ يفعَل وذلك نحو : ظَمِئَ يَظْمَأ ظَمَأ وهو ظمآن... وغرث يغرث غَرَثًا وهو غرثان، وعَلِهَ يَعْلَهُ عَلَهًا وهو علهان وهو شدة الغرث والحرص على الأكل. وقالوا سكران لما كان من الامتلاء جعلوه بمنزلة شبعان ومثل ذلك ملآن... وقالوا : غضبان غضبى، وقالوا: غضب يغضب غضبًا جعلوه كعطش يعطش عطشًا وهو عطشان، لأن الغضب يكون في جوفه كما يكون العطش... وقالوا: ثكل يثكل ثكلًا وهو ثكلان وثكلى جعلوه كالعطش لأنه حرارةٌ في الجوف، ومثله لهفان ولهفى، ولهف يلهف لهفًا، وقالوا: حزنان حزنى لأنه غم في جوفه كالثكل لأن الثكل من الحزن...". فهذهِ الصيغة تدل على معانٍ، منها : دلالتها على الطروء والحدوث وعدم الثبوت، فالعطش في عطشان ليس ثابتًا، والشبع في شبعان ليس ثابتًا وإنما يزول . وكذلك دلالتها على الامتلاء بالوصف الذي تضمنته إلى الحد الأقصى، فالغضبان هو الممتلئ غضبًا، وعطشان هو الممتلئ عطشًا.ومن دلالتها أيضًا أن المتصف بهذه الصفة مصحوبٌ بحرارة الباطن غالبًا فالعطشان يتوهج باطنه وكذلك الثكلان والولهان. فالغضبان ليس هو الغاضب، فصفة الغضب في غضبان طارئة متجددة، وكذلك مشعرةٌ بامتلاء الموصوف بها من الغضب مع حرارة باطنة متقدة.

**. فَعِيل** : إن الوصف الذي يكون على هذه الصيغة دالٌ على ثبوت الوصف في صاحبه على جهة الخِلْقَة أو على جهة الاكتساب، فمن الأول نحو : طويل وقصير، ومن الثاني نحو : خطيب وفقيه، ويُبنى هذا الوصف من (فَعُلَ) المضموم العين، وهذا الفعل يدل على سجية في الموصوف أو على صفة مُتَحَول إليها، فمن أمثلة السجايا قولهم : قَبُحَ وجَمُلَ وقَصُرَ، فالقبح . مثلًا . يدل على أن صاحبه قبيح وأنه خَلْقي غير مكتسب، ومن أمثلة دلالة هذا الفعل على التحول إلى الصفات قولهم : خَطُب وفَقُه، أي : صار خطيبًا وفقيهًا . جاء في شرح الرضي على الشافية : "قال : وفَعُل لأفعال الطبائع ونحوها كحَسُنَ وقَبُحَ وكَبُر وصَغُر فمن ثمة كان لازمًا ... أقول : اعلم أن (فَعُل) في الأغلب للغرائز أي الأوصاف المخلوقة كالحسن والقبح والوسامة ... والكبر والصغر ... وقد يجري غير الغريزة مجراها إذا كان له لُبثٌ ومُكْث نحو : حَلُم وبرُع وكرُم وفحُش ". وجاء عند ابن فارس في كتابه (الصاحبي) : "وتكون الصفات

اللازمة للنفوس على (فعيل) نحو : شريف وخفيف وعلى أضدادها نحو : وضيع وكبير وصغير". فيتضح مما سبق أن هذه الصيغة تدل على الثبوت واللزوم وأن هذه الدلالة هي أبرز ما يميز هذا البناء، فإن أردنا المبالغة في هذا الوصف حولنا إلى زِنَةِ (فُعَال) نحو : طويل وطُوال وكبير وكُبَار، فإذا أردنا المبالغة فوق ذلك ضُعفَت عينُه فقلنا : كُبار وحُسان بتشديد الباء والسين في كل من المثالين. جاء عند ابن جني في (الخصائص): "في المبالغة لا بد أن تترك موضعًا إلى موضع إما لفظًا إلى لفظ وإما جنسًا إلى جنس، فاللفظ كقولك : عُرَاض فهنا قد تركت لفظ عريض، فعُرَاض إذًا أبلغ من عريض...".

وجاء في شرح الرضي على (الشافية) : "والظاهر أن فُعالًا مبالغةُ فعيل في المعنى، فطُوال أبلغ من طويل، وإذا أردت المبالغة شددت العين فقلت طُوَال" .وفي (المخصص): "رجل طويل وطُوال، فإذا أفرط في الطول: قالوا: طُوال(بتشديد الواو). وقيل : إن ذلك قياس إذ كل فعيل يجوز فيه ثلاث لغات: فُعَال وفُعَال (بتشديد عينه)، وقيل : بل هو كثير. كل ما مر معنا من صيغ الصفات المشبهة هي صفاتٌ مقيسة، وهناك من الصفات ما هو مسموع ك(فُعْل) نحو : حُر وصُلب، و (فَعْل) نحو : فَحْم وضَخْم، و (فَعَل) نحو : حَسَن وبَطَل، و (فَعَال) نحو : جبان وجواد، و (فِعَال) نحو : هِجَان وكِنَاز، وأغلبُها مصوغٌ من (فَعُل) الذي قياسه على (فعيل) وتدل هذه الصيغ المسموعة على ما تدل عليه (فعيل) من الدلالة على الثبوت.

و (فُعَال) بضم الفاء أبلغ من (فِعَال) بالكسر، و (فِعال) بالكسر أبلغُ من (فَعال)، وذلك لأن الضمة أقوى من الكسرة، والكسرة أقوى من الفتحة .

والذي يدل على أن الضمة أقوى الحركات ما يلي :

**. المغالبة** : معنى ذلك أن الفعل المضارع تُضم عينه إذا ذُكِر في سياق المغالبة . وهي عادة ما تكون بين اثنين . فتلزم عين المضارع الضمة، وإن كان في الأصل غير مضموم نحو : غلَب يغلِب، فعين المضارع هنا مكسورة، فإذا جاء في سياق المغالبة قلت : غالبني فغلبتُهُ فأنا أغلُبُه . بالضم . ونحو : سبق يسبِق . بالكسر . ، فإذا جاء للمغالبة قلت : سابقني فسبقته فأنا أسبقُهُ . فإلزام عين المضارع الضمة حال مجيئه في سياق المغالبة دلالة على أن الضمة أقوى الحركات.

**. التحول في الصفات** : إذا أردنا جعل الصفة ملازمةً لصاحبها من خلال التعبير بالفعل جُعلت تلك الصفة على زِنةِ (فَعُل) فمجيء الفعل على هذا الوزن يدل على أن الصفة راسخةٌ في صاحبها ، نحو : خطَب وخَطُب، وبلَغ وبلُغ، فالتعبير عن الصفات اللازمة والغرائز الثابتة بصيغة (فَعُل) دليلٌ على أن الضمة أقوى الحركات .

**. التحويل لقصد المدح والذم** : قد يُعبر عن الوصف بصيغة (فَعُل) لإرادة المدح أو الذم، فإذا أردنا جعل الفعل الثلاثي مُشعِرًا بالمدح أو الذم حولناه إلى (فَعُل) أيا كانت حركة عينه في الأصل، فيأخذ في هذه الحالة أحكام نعم وبئس، نحو : فهِم خالدٌ المسألة، فإذا أردت مدحه بالفهم قلت : فَهُمَ الرجلُ خالدٌ.

**. التحويل للتعجب** : للتعجب صيغتان قياسيتان، وهما : ما أفعله وأفعِل به، ويجوز في كل فعل ثلاثي أن يأتي على صيغة (فَعُل) لقصد التعجب نحو : فهِم محمدٌ، فإذا أردت التعجب من فهمه قلت : فهُم محمدٌ.

**. المرويات اللغوية** : إن المرويات اللغوية تدل في أكثر الأحيان على أن الضمة أقوى من غيرها، قال ابن جني : "الذِل في الدابة ضد الصعوبة، والذُل للإنسان ضد العز، وكأنهم اختاروا للفصل بينهما الضمة للإنسان والكسرة للدابة لأن ما يلحق الإنسان أكبر قدرًا مما يلحق الدابة واختاروا الضمة لقوتها للإنسان والكسرة لضعفها للدابة. ولا تستنكر مثل هذا ولا تَنْبُ عنه فإن من عرف أَنِسَ ومن جهِل استوحش، وقد مر بنا من مثل هذا ما لا يُحصى كثرة. ومن ذلك قولهم : حلا الشيءُ في فمي يحلو، وحَلِي بعيني، فاختاروا البناء للفعل على فعل فيما كان لحاسة الذوق لتظهر فيه الواو . وعلى فَعِل في حَلِيَ يحلَى لتظهر الياء والألف وهما خفيفتان ضعيفتان إلى الواو لأن حصة الناظر أضعف من حس الذوق بالفم".

**. قد يُعدَل من صيغةٍ إلى صيغةٍ أخرى للتمييز بين معنيين نحو** : رجلٌ سَكْت وسَكِت، فـ(سَكْت) للكثير السكوت، و(سَكِت) لقليل الكلام فإذا تكلم أحسن.ومثله حصين وحَصَان، جاء في (المخصص) قال سيبويه: "امرأة حصان على نحو قولهم : بناء حصين في المعنى، أرادوا أن يخبروا أن البناء محرزٌ لمن لجأ إليه وأن المرأة مُحرزة لفرجها وخالفوا فيه بين البنائين... وكذلك قالوا : فرس حصان لأنه محرزٌ لفارسه... وقال سيبويه أيضًا : الرزين من الحجارة والحديد، والمرأة رزان فرقوا بين ما يُحمَل وبين ما ثَقُل في مجلسه فلم يخف... وقال أبو علي : القول في الثَقال والثقيل كالقول في الرزان والرزين ".

## أبنية المبالغة

جاءت أبنية المبالغة في العربية على أوزان متعددة للمبالغة، منها (فَعال) بتشديد العين نحو : تواب، و(مِفْعَال) نحو : مِنْحَار، و(فَعُول) نحو : غفور، و(فَعِل) نحو : حَذِر، و(فاعول) نحو : فاروق وغيرها، وهنا يرد سؤال وهو هل هذه الأبنية تفيد معنى واحدًا في المبالغة ؟ فهل غفار وغفور بمعنى واحد، وهل هماز وهُمَزَة وهَمُوز بمعنى واحد ؟ .

قال أبو هلال العسكري : "فأما في لغةٍ واحدةٍ فمُحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما ظن كثيرٌ من النحْويين واللغويين".

وقال : "من لا يتحقق المعاني يظن أن ذلك كله يُفيد المبالغة فقط وليس الأمر كذلك، بل هي مع إفادتها المبالغة تفيد المعاني التي ذكرناها ".

واعلم أن أبنية المبالغة على ضربين :

**الأول** : أن يتفق البناءان في الجذر، ويدل كل منهما على المبالغة في الأصل، لكنهما يختلفان في المعنى العام فيكون لكل منهما معنىً مُغاير يختص به عن الآخر نحو : رجلٌ ذُعَرَة، أي: ذو عيوب، وامرأة ذَعُور تُذعَرُ من الريبة والكلام القبيح، ومثله : الضحاك والضُحَكَة، فالضحاك مدح والضحكة ذم .

**الثاني** : أن يتفق البناءان في الجذر، ويدل كل منهما على المبالغة في الأصل، لكنهما يتفقان في المعنى العام ويختلفان في الدلالة الخاصة لكل منهما نحو : غفار وغفور وهماز وهُمَزَة .

**. وأشهر أبنية المبالغة هي :**

**. فَعَّال (بتشديد العين وفتحها)** : من الأمثلة على ذلك كذاب وكفار، والشيء إذا كُرر فعلُه بني على (فعال) . بتشديد العين وفتحها . . ادعى أبو بكر بن طلحة أن فعالًا لمن صار له صناعة. وقيل هو العكس، أي: أن فعالًا في المبالغة أصلٌ لفعال في الصناعة.

جاء في (المقتضب): "هذا باب ما يُبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة لتدل من النسب على ما تدل عليه الياء" وذلك قولك لصاحب الثياب : ثواب، ولصاحب العطر : عطار . والذي نراه أن فعالًا في المبالغة منقول عن فعال في الصنعة؛ لأن الأصل في المبالغة هو النقل من شيء إلى آخر، فتحصل بعد ذلك المبالغة .

قال ابن جني : " في المبالغة لا بد أن تترك موضعًا إلى موضع لفظًا إلى لفظ وإما جنسًا إلى جنس " .

إن النسب إلى الحِرَف والصناعات عند العرب يكون بصيغة (فعال) ـ بتشديد العين وفتحها ـ غالبًا، كالنساج والنقاض والنجار والخزاف والخراط . قال ابن يعيش : " وإن كان شيء من هذه الأشياء صنعة ومعاشًا يداومها صاحبها نُسب إلى فعال، فيقال لمن يبيع اللبن والتمر لبان وتمار، ولمن يرمي بالنبل نبال " .

جاء في تفسير الرازي في قوله تعالى : "ولا أقسم بالنفس اللوامة". "واعلم أن قوله : لوامة ينبئ عن التكرار والإعادة، وكذا القول في لوام وغدار وضرار" أي : أنها تُحدث لومًا بعد لوم كلما أحدث صاحبها فعلًا يوجب اللوم.

يتبين لنا من خلال ما سبق أن صيغة (فعال) بتشديد العين وفتحها تدل على الحرف والصناعات، وتقتضي التكرار والتجدد والمعاناة والملازمة.

**ـ مِفْعَال ومِفْعِيل** : تدل هاتان الصيغتان على أن الموصوف بهما معتادٌ ومداومٌ على ذلك الوصف .

جاء في ديوان الأدب : "إذا كان الاسم على مفعال أو مفعيل فالجمع على مفاعيل وهما لمن دام منه الفعل" .

وجاء في أدب الكاتب : " أن مفعالًا يكون لمن دام منه الشيء أو جرى على عادةٍ فيه، تقول: رجلٌ مِضْحَاك ومهذار ومطلاق: إذا كان مديمًا للضحك والهذر والطلاق" .

فيصفون الناقة بقولهم : ناقةٌ مِمْغَار: إذا كان من عادتها أن يحمر لبنها من داء، ويقولون: ناقةٌ مِخْرَاط: إذا كان من عادتها الإخراط وهو أن يخرج لبنها منعقدًا كأنه منقطع الأوتار.

وكذلك صيغة (مِفْعِيل) فإنها تدل على ما تدل عليه صيغةُ (مِفْعَال) من الاعتياد والمداومة . جاء في الكشاف : "المسكين : الدائم السكون إلى الناس لأنه لا شيء له كالمسكير للدائم السكر" . وذهب بعض اللغويين إلى أن صيغة (مفعال) لمن صار له كالآلة. وهذا هو الصحيح؛ لأن الأصل في المبالغة النقل، بحيث تكون منقولة عن شيء آخر، فالأصل في (مفعال) أن يكون للآلة كالمفتاح فهو آله الفتح، والمنشار وهو آلة النشر، فنُقل إلى المبالغة، فعندما نقول: (هو مهذار) كأن هذا الموصوف أصبح آلةً للهذر. ولا تؤنث هذه الصيغة ولا تجمع جمع مذكرٍ سالم، وإنما تُجمع على (مفاعيل)، فتقول: مهاذير ومعاطير. و(مفعيل) أصله (مفعال) لكنهم قلبوا فيه الألف إلى ياء بسبب الإمالة .

**ـ مِفْعَل** : هذه الصيغة تدل على المبالغة كمفعال، وهي مُستعارةٌ من (مِفْعَل) في الآلة .

فالأصل في هذه الصيغة أنها للآلة نحو : مِبْرَد ومِسَن، ثم استُعيرت إلى المبالغة، فقولهم: (هو مِقْوَل) كان معناه : هو آلة للقول، قال الزوزني في قول امرئ القيس:

مِكَــرٍ مِفَــــرٍ مدبــرٍ مقبــلٍ معًا  كجلمودِ صخرٍ حطهُ السيلُ من عَلِ

"والمِكر مِفْعَل من كر يكر، ومفعل يتضمن مبالغة كقولهم : فلان مِسْعَر حربٍ، وفلان مِقول ومِصقع، وإنما جعلوه متضمنًا مبالغة لأن مِفعلًا قد يكون من أسماء الأدوات نحو : المِعْوَل والمِكْتَل والمِحْرَز فجُعل كأنه أداة للكر".

وقال الراغب : "رجلٌ مِحْرَب كأنه آلة في الحرب".

وقال الدكتور مصطفى جواد: "وقد بعثت الحاجة الملحة على استعارة المِفْعَل والمِفْعَال للمبالغة في صفة الموصوف الذي تناهت صفته في الفعل المشتقة منه الآلة والأداة كاشتقاقهم من سَعر فلان النار ـ بتشديد العين وفتحها (فلان مُسَعرُ حرب) بتشديد العين وكسرها... فمِفْعَل هو في أصله اسمُ آلة وأداة استُعير للمبالغة استعارة انتفاع لا انتزاع فليس هو بصيغة مبالغة من اسم الفاعل كما قال الصرفيون ـ رحمهم الله ـ ولو كان كما قالوا لَجُمع جمع مذكر سالم كسائر صفات المذكر العاقل الخالية من التاء ... وكما استعارت العرب وزن (مِفْعَل) للمبالغة كذلك استعارت وزن (مِفْعَال) لها كالمِعمَار والمِكْسَال وحاله في الاستعارة كحال مِفْعَل".

**ـ فَـعُول** : تُستعمل هذه الصيغة لمن دام منه الفعل وكَثُر، فتقول : (رجلٌ صبور) للكثير الصبر المداوم عليه.

والذي نذهب إليه أن صيغة المبالغة (فَعُول) منقولةٌ من أسماء الذوات، فاسم الشيء الذي يُفعل به يكون على زِنَةِ (فَعُول) غالبًا نحو : وَضُوء ووقود وسَحُور، فالوَضوء هو الماء الذي يُتَوضأ به، والوَقُود هو ما توقد به النار، والسَحور لما يُتَسحر به .

وأكثر الأدوية تأتي على هذه الصيغة نحو : لَعُوق وسَعُوط وسَفُوف، ونَشُوق.

فصيغة (فَعُول) في المبالغة منقولةٌ من أسماء ذواتٍ تُستهلك وتُستنفدُ في شيءٍ ما، فعندما نقول: هو صَبُور جعلنا الذات مادةً تُستنفد في الصبر كما يُستنفد الوَضُوء حال التوضؤ به، وكما يُستَنفَد الوَقُود حالة الاتقاد به .

يقول ـ عز وجل ـ : "وقليلٌ من عباديَ الشكور" . فكأن (شكور) مادةً مُعَدة لأن تُستَهلك وتُسْتَنفد في الذات الموصوفة بالشكر . وعند قولنا : (هو جَزُوع) كأننا جعلنا الجزع مادةً تُستَهلك في تلك الذات الموصوفة بالجزع.

**. فَاعُــول** : هذه الصيغة من صيغ المبالغة، وهي كما سبق من صيغ لم توضع للمبالغة ابتداءً، إنما هي منقولةٌ من أسماء الصناعات، فصيغة (فاعول) في المبالغة منقولةٌ عن صيغة (فاعول) في الصنعة .

ومن أمثلته في الصناعات قولهم : ساطور وهو من أدوات الجزار، وصاقور وهي فأسٌ عظيمة تُكسر بها الحجارة، والناعور وهو جناح الرحى أو آلة السقي.

فحين تصف إنسانًا بأنه (فاروق) كأنك جعلته آلةً للفرقان، وعندما تصفه بـ(حاذور) كأنك جعلته آلةً للحذر.

**. فَعِــل**: صيغة مبالغة يوصف بها من اعتاد الشيء وواظب عليه.

قال ابن طلحة : "هو لمن صار له كالعادة" . وهذا البناء لم يوضَع للمبالغة ابتداءً، وإنما هو منقولٌ عن بناء (فَعِل) في الصفة المشبهة، و(فَعِل) في الصفة المشبهة يدل على عَرَض غير ثابت وعلى الهياج والخِفة، فعندما نستعمله في المبالغة في قولنا : (هو حَذِرٌ) فإن المعنى كثرة الحذر منه كثرةً لا تصل إلى درجة الثبوت، يصحب تلك الكثرة هيجانٌ وخفة واندفاع.

**. فَعِــيل** : تُصاغ الصفة على هذا البناء للدلالة على أن تلك الصفة أصبحت كالطبيعة في صاحبها.

وهذا البناء لم يُوضع للمبالغة ابتداءً، وإنما نُقل من الصفة المشبهة إلى المبالغة، ويدل في الصفة المشبهة على الثبوت فيما هو خِلقة أو أصبح كالخلقة نحو : طويل وقصير وخطيب وفقيه .

ويدل في المبالغة على تكرار الشيء ومعالجته حتى أصبح في صاحبه كأنه خِلْقة وطبيعة نحو : عليم، فكأن تكراره للعلم وكثرة تقليب نظره فيه أصبح طبيعة ثابتةً فيه.

**. فِعِّيل (بتشديد العين وكسرها)**: تأتي الصفةُ على هذا الوزن للدلالة على أن الموصوف بها مولعٌ بذاك الفعل قد اعتاده وأَلِفهُ.جاء في تفسير الرازي : "صِديق مبالغة في كونه صادقًا وهو الذي يكون عادته الصدق لأن هذا البناء يُنبئ عن ذلك يُقال: رجلٌ خِمِّير وسكِّير للمولع بهذه الأفعال" .

وجاء في أدب الكاتب : "فِعِّيل: وهو لمن دام منه الفعل نحو : رجلٌ سكِّير: كثير السكر، وخمِّير: كثير الشرب للخمر، ولا يُقال ذلك لم فعل الشيء مرة أو مرتين حتى يكثر منه أو يكون له عادة ".

والذي يظهر أن هذا البناء محول عن (فَعَّال) . بتشديد العين وفتحها .، كما حُول مفعيل عن مِفعال .

**. المبالغة بزيادة التاء** : من طرائق المبالغة التي وردت في لغة العرب إلحاقُ التاء بالصفات لإرادة المبالغة نحو : راويَة وعارفَة، والأصل فيهما الراوي والعارف وهما من أسماء الفاعلين، وقد تُزاد تلك التاء على ما أفاد المبالغة بنفسه كصيغ المبالغة فتفيد معها تأكيد المبالغة نحو: نسابة وعلامة.

جاء في التصريح : "وتأتي التاء للمبالغة في كراوية لكثير الرواية، وإنما أنثوا المذكر لأنهم أرادوا أنه غايةٌ في ذلك الوصف والغاية. ولتأكيدها أي المبالغة الحاصلة بغير التاء كنسابة ـ بتشديد السين وفتحها ـ وذلك لأن فعالًا يفيد المبالغة بنفسه فإذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيدًا المبالغة لأن التاء للمبالغة" .

وجاء في التلويح : "تقول: رجلٌ راوية للشعر: إذا كان يُنشده، ورجل علامة بالتشديد عالمٌ جدًا، ومعزابة: إذا كان يعزب بإبله في الرعي، أي: يبعدها لعزه، يدخلون الهاء في جميع ذلك، وذلك إذا مدحوه كأنهم أرادوا به داهية، وكذلك إذا ذموه فقالوا : رجلٌ لحانة ـ بتشديد الحاء وفتحها ـ ، أي مخطئ في كلامه".

والذي نذهب إليه أن التاء إذا لم تكن للتأنيث فإنها تُحيل الوصف إلى الاسمية كالذبيحة، فقد حولت التاء الوصف إلى الاسمية أي : حولتها إلى الذات، فالذبيحة ما أُعد للذبح.

ومثل ذلك أسماء يوم القيامة كالقارعة والطامة والصاخة، فلا يصح إطلاق القارعة على كل ما من شأنه أن يقرع، وإنما هو اسم لهذا اليوم المخصص.

ومن الأبنية التي زيدت فيه التاء أبنيةُ الآلات كالعارضة: واحدة عوارض السقف، والدامغة: وهي الحديدة التي فوق مؤخرة الرحل.فكل ما خُتم بتاء التأنيث من هذه الصيغ انتقل من الوصفية إلى الاسمية، فكذلك دخول التاء على صيغ المبالغة تنقلها من الوصفية إلى الاسمية، فقولك : (هو راويَة) يفيد الدلالة على الاسمية كالعارضة والداهية .

وكل ما جاء من الأوصاف الواردة على زنة (فاعل) ثم لحقتها التاء فأصبحت (فاعلة) فإنها تدل على العموم والشمول والشدة والمبالغة، فليس كل ما ينزل يُسمى نازلة حتى يكون عامًا مستطيرًا وشديدًا قاهرًا نحو : حلت بهم نازلة وجائحة : إذا عمتهم بالبلاء، وتقول : حلت بهم داهية، أي : نزل به أمر مستطير.

ولذلك جاءت أسماء يوم القيامة مؤنثةً لما فيها من العموم والشمول والشدة والقهر.وما ختم بهذه من أسماء الفاعلين أو صيغ المبالغة فإنه يُسلب معنى الحدث والوصفية وينتقل إلى الاسمية، ويدل على ذلك إبطال العمل لصيغ المبالغة

بعد اتصالها بالتاء، وتصبح أسماء ذوات لهذا الصنف من الناس الذين يزاولون هذه الأفعال، فلم نسمع مثلًا : هو راويةٌ الشعرَ، لكننا سمعنا : هو راوٍ الشعرَ، فزيادة التاء ناقلٌ لهذه الصيغ من الوصفية إلى الاسمية .

## اسم الآلـة

يُطلق اسم الآلة على الأدوات التي يُعَالج بها، وأوزانها سماعية غير مقيسة، ويتعلق بمعانيها عدة أمور، نُجْمِلُها في نقاط:

**النقطة الأولى:** قد تختلف أبنية اسم الآلة للجذر الواحد تبعًا لاختلاف المعنى، ومن الأمثلة على ذلك : السُّكَّان ـ بتشديد السين وضمها مع تشديد الكاف وفتحها ـ والسِّكِّين، فهما اسما آلة، فالسُّكان ما تُسَكَّن به السفينة أي : تمنع به من الحركة والاضطراب، والسكين : المدية .

قال ابن دريد: "السكين فِعِّيل من ذبحت الشيء حتى سكن اضطرابه، وقال الأزهري: سميت سكينًا لأنها تُسَكِّن الذبيحة، أي: تُسَكِّنها بالموت".

ومن الأمثلة على ذلك الخازق والمِخْزَقة، فالخازق: اسم آلة كالخاتم ومعناه السنان، والمخزقة: الحربة، والمِغْفَر والغفارة، فالمغفر: بيضة الحديد، والغفارة: خرقة تستر الخمار أن يمسه دهن الرأس.

**النقطة الثانية:** إن بناء (مِفْعَل)و(مِفْعَال)و(مِفْعَلَة) تدلُّ على مجرد الأداة دون قيدٍ آخر أو زيادةِ معنى، كالمبرد والمفتاح والمكنسة، فالمكنسة: هي الأداة التي يُكنس بها، والمبرد : هي الأداة التي يُبرد بها.

**النقطة الثالثة:** كل صيغة من صِيغ اسم الآلة التي ورد فيها التضعيف تفيد التكثير في الآلة، مثل صيغة فَعَّال وفَعَّالة وفُعَّال وفِعِّيل وفَعُّول، نحو : القذَّاف وهو المنجنيق، والحَرَّاقة وهي ضرب من السفن فيها مرامي نيران يُرمى بها العدو في البحر .

جاء في (الخصائص): "فأما قولهم: خُطَّاف ـ وإن كان اسمًا ـ لاحقٌ بالصفة في إفادة معنى الكثرة ألا تراه موضوعًا لكثرة الاختطاف به ؟ وكذلك سكين إنما هو موضوع لكثرة تسكين الذابح به. وكذلك البَزَّار والعَطَّار والقَصَّار ونحو ذلك إنما هي لكثرة تعاطي هذه الأشياء وإن لم تكن مأخوذةً من الفعل. وكذلك النُّسَّاف لهذا الطائر كأنه قيل له ذلك لكثرة نسفه بجناحيه، وكذلك الخُضَّارى للطائر أيضًا كأنه قيل له ذلك لكثرة خُضرته، والحُوَّارى لقوة حوره وهو بياضه. وكذلك الزمَّل والزُمّيل والزمَّال إنما كررت عينه لقوة حاجته إلى أن يكون تابعًا وزميلًا".

**النقطة الرابعة:** هناك صيغتان في الآلة يدلان على الاشتمال في الغالب، وهما (فِعَال)و(فِعَالة) نحو: حِزام وخِمَار وعِمَامة وكِنانة، فالحزام يشتمل على الجسم، والخمار يشتمل على الرأس ويغطيه، والعمامة لاشتمالها على الرأس أيضًا، جاء في (الفروق اللغوية): "إن الفِعَالة للاشتمال مثل العصابة والعمامة والقلادة، ولذلك جاء أكثر الصناعات على فِعَالة نحو : القصارة والخياطة ومثل ذلك العبارة لاشتمالها على ما فيها" .

وجاء في (بدائع الفوائد): "وبنوا الصراط على زنة (فِعَال) لأنه مشتملٌ على سالكه اشتمال الحلق على الشيء المسروط وهذا الوزن كثيرٌ في المشتمِلات على الأشياء كاللحاف والخمار والرداء والغطاء والفراش".

**النقطة الخامسة:** إن صيغة (فاعول)و(فاعولة) من صيغ الآلة، ويدلان على المبالغة في القيام بالفعل أو المبالغة في الآلة نفسها من حيث هي، ومن الأمثلة على ذلك الناعور والصاقور والساطور والطاحونة.

فالصاقور: فأس عظيمة تُكسر بها الحجارة، والناقور : الصور، قال تعالى: "فإذا نُقِر في الناقور". ومن أبنية المكان على هذا الوزن البالوعة: وهي التي تُكثر البلع وتبلع ما يُقدم لها.

ومن أبنية المبالغة على هذا الوزن الجارود ومنه : سنةٌ جارود، أي: مُقحطة شديدة المحل. فهذا يدل على المبالغة في القيام بالفعل من حيث الآلة والمكان والوصف.

**النقطة السادسة:** قد يُغَيَّر بناءُ اسم الآلة ويُخرَج به عن القياس الذي جاءت عليه لعدم إرادة قصد الفعل، وإنما أُريد بهذا التغيير اسمٌ مخصوص بآلة معينة على هيئة معينة، فمن أسماء الآلة (المِنْخَل) وهو اسمٌ لكل ما يُنخَلُ به، فيُغير إلى (المُنْخُل) فحينها لا يصح إطلاقه على كل ما يُنخل به، وإنما هو اسمٌ مخصوص بآلة معينة على هيئة معينة.

وكذلك المُسْعُط: وهو اسم لما يوضع فيه السعود ويكون على صفة مخصوصة.

جاء في شرح الرضي على الشافية: "قال سيبويه في المكحلة وأخواتها: لم يذهبوا بها مذهب الفعل ولكنها جُعلت أسماء لهذه الأوعية، يعني أن المُكْحُلَة ليس لكل ما فيه الكُحْل ولكنها اختصت بالآلة المخصوصة وكذا أخواتها فلم تكن مثل المِكسحة والمصفاة فجاز تغييرها عما عليه قياس بناء الآلة كما قلنا في المسج وأخواته".

# الجمـوع

تأتي الجموع في العربية على ضربين : جمع سالم وجمع تكسير، وجمع التكسير له أوزانٌ كثيرة تبلغ سبعة وعشرين وزنًا، ومن الظواهر اللغوية التي تتعلق بالجموع ظاهرةُ تعدد الجموع للمفرد الواحد، فتجد أن الكلمة الواحدة تقبل الجمع على عدة أوزان من أوزان الجموع نحو: كافر وكُفَّار وكَفَرَة وكافرين، وساجد سُجَّد وسُجُود، والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هل هذه الجموع تتعدد بمعنىً واحد أم أن معانيها تتعدد بتعددها ؟.

إن المتأمل في كتب النحو لا يلحظ تفسيرًا دقيقًا لهذه الظاهرة، فنجدهم لم يُفرّقوا لنا بين فُعَّال جمع فاعل وفَعَلَة جمع فاعلٍ أيضًا نحو: طالب وطُلَّاب وطَلَبَة، ولم يُفرقوا بين فُعَلَاء وفِعَال جمع فعيل كضُعفاء وضِعاف جمع ضعيف وغيرها من الأوزان .

إنَّ غايةَ ما تَوصَّل إليه النُّحاة من تفسيرٍ لهذه الظاهرة إرجاعُها إلى اختلاف اللغات، وإلى دلالة الجمع على القلة والكثرة، أو التعليل بأن ذلك راجعٌ إلى اختلاف المعاني، أي أن الكلمة تكون من قبيل المشترك اللفظي فتأتي على معانٍ متعددة، فيُعطى لكلِّ معنىً جمعٌ خاصٌ به نحو الخِيْلان جمع الخال الذي هو الشامة، والأخوال جمع الخال الذي هو أخو الأم.

وربما فرقوا في بعض المواطن بين الجموع المتعددة لمفرد واحد لا يحتمل إلا معنىً واحدًا كتفريقهم بين الرُّكْبَان والرِّكَاب جمعُ راكب وكالعباد والعبيد جمع عبد.

والذي نراه أن الجموع المتعددة للكلمة الواحدة المفردة لا يمكن أن تكون بمعنىً واحد، فلا نرى أن (فَعَلَة) في دلالته على الجمع كدلالة (فُعَّال)، فالكُتَّاب ليس بمعنى الكَتَبَة، وليست دلالة الجمع (فُعْل) كدلالة (فُعْلان) فالعُمْيُ ليس بمعنى العُمْيَان، ولو لم تختلف المعاني ما اختلفت أوزان الجموع .

ويمكننا أن نُجْمِلَ أسباب اختلاف أبنية الجموع في نقاطٍ أربعة :

**. اختلاف لغات العرب:** كجمعهم قوس على أقواس وأَقْوُس، وأمكنة وأَمْكُن جمع مكان.

قال سيبويه: "وقد قال بعضهم في هذا الباب حين أراد بناء أدنى العدد أَفْعُل فجاء به على الأصل وذلك قليل، قالوا: قوس وأَقْوُس...وقالوا: زوج وأزواج وزِوَجَة وثور وأثوار وثِوَرَة وبعضهم يقول: ثِيَرَة".

وقال في موضع آخر: "وقد قال بعض العرب أَمْكُن كأنه جمع مَكْن لا مكان لأنا لم نرَ فعيلًا ولا فَعَالًا ولا فِعَالًا ولا فُعالًا يُكَسَّرنَ مذكراتٍ على أفْعُل".

ومن الأمثلة الدالة على أثر اختلاف لغات العرب في تعدد الجموع جمعُهم لما جاء على زِنَة (فُعْلَة)، حيث يجمعون ما جاء على ذلك على (فُعُلات). قال سيبويه: "ومن العرب من يفتح العين إذا جُمِع بالتاء فيقول: رُكَبَات وغُرَفات... ومن العرب من يدع من الضمة في فُعْلة فيقول عُرْوات وخُطْوات".

وهناك من حصر القول بتعدد اللغات وجعلِه سببًا في اختلاف أبنية الجموع، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي:"وكثرة صيغ جموع التكسير في العربية تسترعي التأمل والنظر بحيث لا نستطيع أن نفسر ذلك بغير القول بتعدد اللهجات".

والصحيح أن تعدد اللغات سببٌ من جُملة أسباب أثرت في اختلاف أبنية الجموع.

**. إن العربي قد يضطره الشعر أو السجع إلى أن يستعمل أكثر من جمع لمعنى واحد، أو أن يأتي بلفظٍ على غير قياس؛** فالضرائر الشعرية ومراعاة التجانس اللفظي قد تخرج بالكلام عن سَنن كلام العرب وما درجوا عليه في كلامهم، قال الزركشي في (البرهان):"إن العرب قد يُخرجون الكلم عن أوضاعها لغرض الازدواج فيقولون . مثلًا . آتيك بالغدايا والعشايا مع أن فيه ارتكابًا لما يُخالف اللغة".

وجاء في (لسان العرب) :"وقالوا: إني لآتيه بالغدايا والعشايا، والغداة لا تُجمع على الغدايا ولكنهم كسروه على ذلك ليطابقوا بين لفظه ولفظ العشايا فإذا أفردوه لم يكسروه".

**. اختلاف المعنى** : من الظواهر اللغوية في العربية المشترك اللفظي، ويعني دلالة اللفظة على معانٍ متعددة، وإن تعدد المعاني واختلافها سبب في تعدد أبنية الجمع لتلك المفردة المتعددة المعاني، ومن الأمثلة على ذلك .كما مر معنا . جمع (خال) فإن كانت بمعنى حبة الخال وهي الشامة في الوجه فتجمع على (خيلان)، وإن كانت بمعنى أخو الأم فتجمع على (أخوال).

وقد يدل المفرد على معنى واحد، لكن جموعه تختص بمعانٍ مختلفة نحو: (الربيع)، فإن أُريد به ربيعُ الكلأ جُمع على (أَرْبِعَة)، وإن أُريد به ربيع الجدول جُمع على (أرْبِعَاء)، وكذلك (الخُفُّ) فإنه يجمع على (خِفَاف)، فإن أريد به خُف البعير جُمع على (أخفاف)، وكذلك جمع (راكب) فإن أريد به من ركبوا الإبل جُمع على (رُكْبان)، وإن أريد به من ركبوا الخيل والسفينة جمع على (رُكَّاب).

**. القلة والكثرة** : وهو من الأسباب التي أشار إليها النحاة في أنها سبب لاختلاف أبنية الجموع، وجموع القلة على رأي الجمهور أربعة وهي : (أفْعُل) كأشهر و(أفْعَال) كأشياخ و(أفْعِلَة) كأبنية و(فِعْلَة) كفِتْية.

وزاد الفراء (فَعَلَة) كقوله (هم أَكَلَة رأس) أي : قليلون يكفيهم ويشبعهم رأسٌ واحد. ورُد على ذلك بأن القرينة على قلتهم معلومةٌ من كونهم أكلوا رأسًا واحد لا من خلال فَعَلَة.

والجمع السالم بنوعيه المذكر والمؤنث يفيد القلة، كالسنبلات والزيدين . وقد يُعبَّرُ بجمع قلةٍ عن كثرة، وجمعِ كثرةٍ عن قلة، كالرجال فهو جمعٌ من جموع الكثرة ويستعمل للقلة والكثرة، والأقلام جمع قلة ويستعمل للقلة والكثرة.

وضابط القلة ما كان من الثلاثة إلى العشرة، وما زاد فهو جمعُ كثرة، فيُقال : أربعة أحرف وعشرة أحرف، فإن زاد على العشرة قيل : حروف.

قال تعالى : "بثلاثة آلاف من الملائكة"، وقال : "بخمسة آلاف من الملائكة" فعبَّر في الآيتين بجمع ألف على (آلاف) وهو جمع قلة؛ لأن العددين ثلاثة وخمسة. لكنه قال في آية أخرى : "خرجوا من ديارهم وهم ألوف"، حيث جمع ألف على (ألوف)، فدل على أنهم تجاوزوا عشرة آلاف، والعشرة غاية القلة .

وقال في أصحاب الكهف: "إنهم فتيةٌ آمنوا بربهم وزدناهم هدىً"، فجمع (فتى) على (فتية) جمع قلة، وذلك لأن غاية ماقيل في عددهم سبعةٌ وثامنهم كلبهم. وقال في سورة يوسف: "وقال لفتيانه اجعلوا بضاعتهم في رحالهم" فجمع (فتى) على (فتيان) جمع كثرة، فدل ذلك على أنهم أكثر من عشرة.

وجُمع (الشهر) في القرآن على (أشهر) جمع قلة في مواضع متعددة، ومن ذلك قوله تعالى: "الحج أشهر معلومات" لأن أشهر الحج ثلاثة، وقال:"تربص أربعة أشهر"، فاستعمل الأشهر للقلة، ولكنه قال: "إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرًا". فاستعمل الشهور لما زاد على العشرة.

فالأصل في استعمال أبنية القلة أن يكون للعددين الثلاثة والعشرة وما بينهما، والكثرة لما زاد عن ذلك، وقد يُعبَّر عن القلة بوزن من أوزان الكثرة والعكس كذلك، لغرض بلاغي، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: "مثل الذين ينفقون آموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل..."، وقال في سورة يوسف: "إني أرى سبع بقراتٍ سمان يأكلهن سبعٌ عجاف وسبع سنبلاتٍ خضٍ وأُخر يابسات". فالعدد في الآيتين (سبعة) وحقه أن يطرد معه جمع القلة، لكنه

أعطي جمع كثرة في الآية الأولى وجمع قلة في الآية الثانية، والسبب في ذلك أن الآية الأولى سيقت في مقام التكثير والمضاعفة فجيء بها على (سنابل) لبيان التكثير، وأما قوله (سبع سنبلات) فجاء بها على لفظ القلة لأن السبعة قليلة وليس هناك ما يقتضي التكثير.

وقد يؤتى بجمع القلة للدلالة على قلة نسبية وليست حقيقية، بمعنى أنه إذا قيس المعدود بمقابله كان قليلًا وإن كان كثيرًا في ذاته، ومن الأمثلة على ذلك استعمال (الأبرار) و(البرَرَة)، فـ(الأبرار) جمع جاء في حق المؤمنين، وهم وإن كانوا كثيرًا في ذواتهم، إلا أنهم قلة بالنسبة لمن يقابلهم وهم (الفجار)، قال تعالى: "وتوفنا مع الأبرار". وقال تعالى: "إن الأبرار يشربون من كأس". أما (البررة) فإنه لم يرد إلا في موطن واحد وصفًا للملائكة، قال تعالى: "بأيدي سفرة، كرامٍ بررة". فجاء الجمع على زنة الكثرة؛ لأنهم كلهم كذلك بخلاف البشر.

## جمع الصفات

### الجمع السالم

مر معنا أن الأصل في الجموع السالمة إفادتُها القلة، وهذا القول ليس على إطلاقه، وإنما فيه شيء من التفصيل، فدلالته على القلة تكون في الجوامد، وأما في الصفات فدلالته على القلة ليست مطردة، بل الأصل عدم دلالته على القلة في جمع الصفات، وإنما الأصل فيه دلالته على الحدث، فعندما تجمع الصفة جمعًا سالمًا فإن ذلك يجعلها لصيقة بالفعلية وعندما نجمعها جمع تكسير فإن ذلك يجعلها لصيقةً بالاسمية .

جاء في (شرح الرضي على الشافية): " اعلم أن الأصل في الصفات أن لا تُكسر لمشابهتها الأفعال وعملها، فَيُلحَقُ للجمع بأواخرها ما يُلحَقُ بأواخر الفعل وهو الواو والنون فيتبعه الألف والتاء لأنه فرعه... ثم إنهم مع هذا كله كَسَّروا بعض الصفات لكونها أسماء كالجوامد وإن شابهت الفعل. وتكسير الصفات المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل في الثلاثي إذ شبهها بالفعل أقل من شبهه".

إن الخلاصة في ذلك كله أن جمع الصفات جمعًا سالماً يدل على إرادة الحدث، وجمعها جمع تكسير يبعدها عن الحدث ويقربها إلى الاسمية.

قال تعالى: "فأنزلنا من السماء ماءً فأسقيناكموه وما أنتم له بخازنين" وقال تعالى: "وقال الذين في النار لخزنة جهنم... ". فـ (خازن) جُمعت في الآية الأولى جمعًا سالمًا، ففيها معنى الحدث الذي يقربها من الفعلية بخلاف الآية الثانية فقد جمع فيها (خازن) جمع تكسير الدال على الاسمية إذ هو اسمٌ لصنف من الملائكة الموكلين بالنار.

### جمع التكسير

مر معنا أن الأصل في الصفات جمعُها جمعًا سالماً، وأن هذا الجمع يجعلها لصيقة بالفعلية من جهة إرادة الحدث، لكنها قد تُجمع جمع تكسير، ومن أشهر أوزان جمع التكسير للصفات ما يلي :

**. فُعَّال (بضم الفاء وتشديد العين)**: ويطرد جمعًا لكل وصفٍ صحيح اللام جاء على زنة (فاعل) ويكون لمذكر نحو: صائم فيجمع على صُوَّام وندر في (فاعلة) نحو صُدَّاد جمع صادَّة .

ويدل هذا الجمع على التكثير والمبالغة في القيام بالفعل، فلا يصح إطلاقه على قليلي الفعلِ غيرِ المبالغين فيه، فليس كل من زرع مثلًا يكون مكثرًا من الزراعة، ولذا لا يصح القول عن من هذه صفتهم بأنهم (زُرَّاع) حتى يكونوا مكثرين من ذلك مبالغين فيه.

فهذا الجمع يكون للمكثرين من القيام بالفعل لا لتكثير العدد، فلا يُقال عن قومٍ (هم حُفَّاظٌ) حتى يكونوا مكثرين من الحفظ مبالغين في ذلك، فلوا كانوا حافظين لبيت من الشعر أو لقصيدة فلا يقال عنهم (حُفَّاظ) وإن تجاوز عددهم الألف، لأن هذا الجمع يكون لتكثير الفعل لا لتكثير العدد.

**. فَعَلَة (بفتح الفاء والعين واللام)**: ويطرد جمعًا لكل وصفٍ مذكرٍ عاقلٍ صحيح اللام جاء على زِنَةِ (فاعل) نحو: كاتب وكَتَبَة، فإن كان معتل اللام جُمع على (فُعَلَة) نحو: رامٍ ورُمَاة وقاضٍ وقُضاة.

والفرق بينه وبين الجمع السابق له ـ وهو فُعَّال ـ أن هذا الجمع يُراد به الاسمية المجرد عن دلالة التكثير والمبالغة، فالتاء فيه تحول الوصف إلى الاسمية، فعندما نقول: (طَلَبَة) فهو اسمٌ لهذا الصنف من الناس، و(الطُّلاب) هم الذين يمارسون هذا الفعل كثيرًا.

**. فُعَّل (بضم الفاء وتشديد العين)**: ويطرد جمعًا لكل وصفٍ جاء على زِنَةِ (فاعل) أو (فاعلة) نحو: صُوَّم جمعُ صائم وصائمة. ويدل هذا الجمع على الحركة الظاهرة مع كثرة القيام بالفعل، والفرق بينه وبين (فُعَّال) أن الحركة في بناء (فُعَّل) أوضح وأكثر، وذلك لقصره عن (فُعَّال) فإنما قُصرتْ المدة للحركة فيه، فإن الحركة تحتاج إلى السرعة التي تُنافي المد. قال تعالى: "أن طهِّرا بيتي للطائفين والعاكفين والرُّكع السجود". جاء عند الزركشي في (البرهان): "هلا قيل السُّجد كما قيل الرُّكع.." والجواب: أن السجود يُطلق على وضع الجبهة بالأرض وعلى الخشوع فلو قال: (السُّجد) لم يتناول إلا المعنى الظاهر ومنه "تراهم ركعًا سُجَّدًا" وهو من رؤية العين، ورؤية العين لا تتعلق إلا بالظاهر فقصد بذلك الرمز إلى السجود المعنوي والصوري بخلاف الركوع فإنه ظاهر في أعمال الظاهر التي يشترط فيها البيت كما في الطواف والقيام المتقدم دون أعمال القلب".

وجاء في (بدائع الفوائد): "فإن قيل: فَلِمَ قال (السجود) ولم يقل (السُّجد) كالرُّكَّع؟، ولِمَ جمع ساجد على السجود ولم يجمع راكع على ركوع؟

فالجواب: السجود في الأصل مصدر كالخشوع والخضوع وهو يتناول السجود الظاهر والباطن ولو قال: (السُّجَّد) في جمع ساجد لم يتناول إلا المعنى الظاهر وكذلك الرُّكع. ألا تراه يقول: "تراهم ركعا سجدًا" وهذه رؤية العين وهي لا تتعلق إلا بالظاهر".

**. فواعل**: ويطرد جمعًا لكل اسم أو وصفٍ جاء على زِنَةِ (فاعلة) نحو: ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وناصية ونواصي، وكذلك يطرد جمعًا لكل اسمٍ جاء على زِنَةِ (فَوْعَل) نحو: جوهر وجواهر، و(فَاعَل) بفتح العين نحو: طابَع وطوابع، وكذلك (فاعِلَاء) نحو: قاصِعَاء وقواصع، و(فاعِل) اسمًا علمًا أو غير علم ويمتنع الوصف نحو: جابر وجوابر وكاهل وكواهل، و(فاعِل) صفة مؤنث نحو: حائض وحوائض، وصفة ما لا يعقل نحو: صاهل وصواهل، و(فَوْعَلة) نحو: صومعة وصوامع.

والفرق بين هذا البناء ـ وهو فواعل ـ والبناء الذي قبله ـ وهو فُعَّل ـ أن (فُعَّل) فيه عنصر الحركة بخلاف هذا الجمع الذي يخلو من ذلك وهو أقرب إلى الاسمية وأدل على الثبوت، فإذا أردنا الدلالة على تكثير القيام بالفعل أو الدلالة على الحركة الظاهرة جمعناه عل (فُعَّل) وإلا جمعناه على (فواعل)، ولذا فإن العرب تقول: العواصم والقواصم والنوازل ولا يجمعونها على (فُعَّل) لإرادة الاسمية .

**. فُعْلَان**: وهو بناء تُجمع عليه الأسماء لا الصفات نحو: بطن وبُطْنان، وقضيب وقُضْبَان، وذكر وذُكْرَان، ويُحفظ في الصفات كراعٍ ورُعْيَان وأسود وسُودان وأعمى وعُمْيان.

وما جاء من الصفات على هذا الجمع فإنما يُراد به الاسمية أو القرب منها، قال سيبويه: "وقالوا فُعْلان في الصفة كما قالوا في الصفة التي ضارعت الاسم وهي إليه أقرب من الصفة إلى الاسم وذلك راعٍ ورُعْيان وشاب وشُبان".

فإذن، هذا الجمع من أبنية جموع الأسماء، وأما ما جُمع من الصفات على هذا الجمع فلقربه من الاسمية أو لإرادة الاسمية، فـ(أسود) تُجمع على (سُود)، وكذلك تُجمع على (سودان) غير أن السودان اسم لهؤلاء الصنف من الناس.

**. الجمع على وزن المصدر**: المجيء بالجمع على زنة مصدر فعله ضربٌ من ضروب الجموع، كالحضور والسجود والقعود والقيام، وإن الدلالة التي تدل عليها هذه الصورة من الجمع هي الدلالة على المعنى الحقيقي للفعل، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: "والرُّكَّع السُّجود" فالسجود بيان لحقيقة الفعل وهو السجود القلبي.

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا القيام والقائمين، فكلاهما جمعُ لـ(قائم) لكن الاستعمال القرآني للقيام يُراد به الاستعمال الحقيقي للقيام، واستعمل القائمين بمعنى القيام بالأمر والعكوف.

فالجمع على وزن مصدره يؤتى به للدلالة على المعنى الحقيقي للفعل.

**. فَعْلَى وفَعَالى**: يدل هذا البناء على الآفات والمهلكات والأوجاع والمكروهات، ويطرد جمعًا لما كان على زنة فعيل بمعنى مفعول نحو: جريح وجرحى، ويُحْمل عليه ما كان على زنة فعيل للفاعل نحو: مريض ومرضى، ولما كان على زنة فَعِل نحو: زَمِن وزَمْنَى، ولما كان على زنة فاعل نحو: هالك وهَلْكَى، ولما كان على زنة فَيْعَل نحو: مَيْت ومَوْتَى، ولما كان على زنة أفعل نحو: أحمق وحمقى، ولما كان على زنة فَعْلان نحو: سكران وسكرى.

جاء في (شرح الرضي على الشافية): "وقالوا: وجْعَى أيضًا في جمع وَجِع مع أن قياس فَعْلى أن يكون جمع فعيل بمعنى مفعول كقتلى وجرحى لكنه حُمِل وَجِعٌ ومَيْتٌ وهالكٌ وأجربُ ومريضٌ وأشباه ذلك عليه لأن هذا أمرٌ يُبتلون به إذ دخلوا فيه وهم له كارهون".

فليس كل فعيلٍ بمعنى مفعول يجمع على (فَعْلَى)، وإنما يُجمع عليه ما دل على آفةٍ أو مكروه، فلا يُقال: حميدٌ وحمدى، لأنه وإن كان على زنة فعيل بمعنى مفعول إلا أنه لا يدل على آفة أو مكروه، وكذلك ما حُمل عليه من الأوزان التي سبق ذكرها، فإنها لا تُجمع على هذا الجمع إلا إذا دلت على آفةٍ أو مكروه.

قال ابن يعيش: "اعلم أن الشيء يُحمل على الشيء لمناسبة بينهما إما من جهة اللفظ وإما من جهة المعنى... وهذه الأسماء حُملت على غيرها. يعني مرضى وهلكى وموتى ونحوها ـ لتقاربهما في المعنى، وذلك أن هذا البناء من الجمع إنما يُجمع عليه (فعيل) إذا كان بمعنى مفعول وذلك بأن فعله مما لم يُسمَّ فاعله من نحو: قتيل وجريح... ولا يُجمع من ذلك على فعلى إلا ما كان من الآفات والمكاره التي يُصاب بها الحي وهو غير مريدٍ لها، نحو: لديغ وعقير... ولا يقال: في حميدٍ حمدى لأنه ليس بآفة.

فأما مرضى وهلكى وموتى وجربى وزمنى فليس الباب فيها أن تجمع على فَعْلى لأن أفعالها لما سُمي فاعله.. فأما جمعهم إياه على فَعْلى فليس بالأصل وإنما هو بالحمل على جريح وجرحى وقتيل وقتلى لمشاركتها فعيلًا في معنى مفعول في المكروه... ومثل مرضى وهلكى قولهم: أحمق وحمقى وأنوك ونوكى، والأنوك: الأحمق، جعلوا ما أُصيبوا به في عقلهم بمنزلة ما أصيبوا به في أبدانهم ولا يجيء ذلك في كل ما كان مثله. ألا ترى أنك لا تقول في بخيل بخلى ولا في

سقيم سقمى؟ وقالوا: يتامى وأيامى. شبهوها بوجاعى وحباطى لأنهما مصائب ابتلوا بها كالأوجاع لعدم القيِّم بأمورهما".

**. فُعَلَاء وفِعَال**: اعلم أن جمع (فُعَلَاء) يطرد جمعًا لكل وصفٍ ذكرٍ عاقلٍ جاء على زِنَةِ (فَعِيل) بمعنى فاعل أو مُفْعِل أو مُفَاعِل نحو: كريم وكُرَمَاء، ويطرد كذلك في كل وصفٍ دل على سجية مدحٍ أو ذم جاء على زِنةِ (فُعَال) نحو: شُجاع وشُجَعَاء وصالح وصُلَحَاء.

فإن جاء (فعيل) مُضَعَّفًا ـ أي: عينه ولامه من جنس واحد ـ أو منقوصًا جُمِعَ على أفْعِلاء نحو شديد وأشداء وتقي وأتقياء.

أما (فِعال) فيطرد جمعًا لما جاء على زنة (فَعِيل) شريطة أن يكون غير منقوص وأن يكون صحيح العين أو معتلها، ويطرد كذلك جمعًا لـ(فَعِيْلَة) نحو: ظريف وظريفة وظِراف وكريم وكِرام وطويل وطِوال.

فجمع (فُعَلَاء) يدل على السجايا سواء كانت غريزية أو كالغريزة ؛ لأنه جمع (فعيل) وفعيل يدل على السجايا والطباع. ويدخل في هذا الوزن من فاعلٍ أو غيره ما دل على ذلك، ومثله (أفْعِلَاء) في المضعف والمنقوص.

قال ابن يعيش: "قالوا: شاعر وشعراء وجاهل وجهلاء، شَبَّهوه بفعيل الذي هو بمنزلة فاعل نحو: كريم وكرماء وحكيم وحكماء، لأنه إنما يقال ذلك لمن قد استكمل الكرم والحكمة، وكذلك شاعر لا يقال إلا لمن قد صارت صناعته وكذلك جاهل فلما استويا في العدة وتقاربا في المعنى حُمل عليه".

ويبقى السؤال ما الفرق بين دلالة (فُعَلَاء) و (فِعَال)؟ فهل ظُرفاء كظراف، وهل ضُعفاء كضِعاف؟

فنقول: الذي يظهر أن (فُعلاء) تختص بالأمور المعنوية، و(فِعَال) تختص بالأمور المادية، فالثُّقلاء لمن فيهم ثِقَل الروح، والثِّقال للثقل المادي، قال تعالى: "انفروا خِفافًا وثِقَالًا"، وقال تعالى: "ويُنشيء السحاب الثِّقال" فاستخدم الثقال للثقل المادي. ومثله الكبراء والكبار، فالكبراء علية القوم، والكبار هم الكبار في أبدانهم وأجسامهم.

فـ(فُعلاء) و (أفْعِلاء) تكون في الأمور المعنوية نحو: كُبراء وأشداء، و(فِعَال) تكون في الأمور المادية المحسوسة نحو: كبار وشِداد.

**. فعائل**: يطرد جمعًا لكل رباعيٍّ مؤنث قبل آخره حرفُ مدٍّ قد خُتم بالتاء أو جُرِّد منها نحو: سحابة وسحائب، وحمولة وحمائل، وصحيفة وصحائف. وكذلك يكون جمعًا لـ(فعيلة)وصفًا نحو: صغيرة وصغائر وكبيرة وكبائر.

والفرق بين جمعِ (فعيلة) على (فِعال) كظريفة وظِراف، وجمعِها على (فعائل) أن جمعَها عل فعائل يراد به الاسمية، لأن هذا الوزن من جموع الأسماء كالصحائف والرسائل. فما حُوِّل من الصفات إلى الأسماء جُمع على فعائل، وما أريد به الوصفية جُمع على فِعال أو جُمع جمعًا سالمًا.

## النسب

يأتي النسب في العربية على صيغٍ متعددة أشهرها:

**. النسب بإلحاق الياء المشددة في آخر الاسم**: وهذه الصيغة هي أشهر صيغ النسب، وتكون بإلحاق الاسم في آخره ياءً مشددة، وتُستعمل لعموم أغراض النسب كالنسبة إلى الأب أو الحي أو القبيلة أو البلد أو الصنعة أو الملة أو سائر ما يُنتسب إليه.

قال سيبويه: "اعلم أنك إذا أضفت رجلًا إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياءي الإضافة، فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت ياءي الإضافة، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد أو إلى حي أو قبيلة".

وفي شرح الأشموني: "إذا قصدوا نسبةَ شيء إلى أبٍ أو قبيلة أو بلد أو نحو ذلك جعلوا حرف إعرابه ياءً مشددة مكسورًا ما قبلها كقولك في النسب إلى زيد زيديٌّ".

وقد تلحق هذه الياء آخر الاسم لغرضٍ غير النسب، وهو غرض المبالغة والقوة وإشباع معنى الصفة.

جاء في الكشاف في قوله تعالى: "فاتخذتموهم سِخْرِيًّا":" السِّخْرِيُّ بالضم والكسر مصدر سخر كالسخر إلا أن في النسب زيادة قوة في الفعل كما قيل: الخصوصية في الخصوص".

**. فَعَّـال**: يأتي هذا الأسلوب من النسب فيما إذا كان صاحبُ الشيء ملازمًا لعملٍ، فلا يزال يزاوله ويعالجه بوجهٍ من الوجوه نحو: الفراء والرَّحَاض والنساج والنقاش والنجار.

قال سيبويه: "هذا بابٌ من الإضافة تُحذف فيه ياءي الإضافة وذلك إذا جعلته صاحبَ شيء يزاوله أو ذا شيء، أما ما يكون صاحب شيء يعالجه فإنه مما يكون فَعَّالًا وذلك قولك لصاحب الثياب: ثوَّاب، ولصاحب العاج: عوَّاج، ولصاحب الجِمال التي ينقل عليه: جمَّال، ولصاحب الحُمُر التي يعمل عليها: حمَّار، وللذي يعالج الصرف: صَرَّاف، وذا أكثرُ من أن يُحصى، وربما ألحقوا ياءي الإضافة كما قالوا: البيّتيّ أضافوه إلى البتوت فأوقعوا الإضافة على واحدة وقالوا: البَتَّات".

وقال ابن يعيش: "قولهم لصاحب البتوت، وهي الأكسية، واحدها بَتٌّ بتَّات، ولصاحب الثياب ثَوَّاب... وهو أكثر من أن يُحصى كالعطار والنقاش، وهذا النحو إنما يعملونه فيما كان صنعة ومعالجة لتكثير الفعل إذ صاحب الصنعة مداومٌ لصنعته فجعل له البناء الدال على التكثير وهو فعَّال بتضعيف العين لأن التضعيف للتكثير".

**. فَاعِـل**: تأتي هذه الصيغة للنسب في الذي يكون صاحب شيءٍ لكنه لا يلازمه ولا يعالجه، فتقول للذي صنعته النبل وهو مكثرٌ منها: نبَّال، فإن كان صاحب نبلٍ من غير صنعة (نابِل).

قال سيبويه: "وأما ما يكون ذا شيءٍ وليس بصنعةٍ يعالجها فإنه مما يكون فاعلًا وذلك قولك لذي الدرع: دارع، ولذي النبل: نابل، ولذي النُّشَّاب: ناشب، ولذي التمر: تامر، ولذي اللبن: لابن. قال الحطيئة:

فَـغَـرَرْتَنِـي وزعمـتَ أنـك لابـنٌ بـالصيـفِ تَـامِرُ

وتقول لمن كان شيء من هذه صنعته: لبَّان وتمَّار ونبَّال. وليس في كل شيء من هذا قيل هذا. ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البُرِّ برَّار، ولا لصاحب الفاكهة فَكَّـاه؟". لكن المبرد يقيس هذا .

فيتضح مما سبق أن صيغة (فعَّال) تكون لصاحب الشيء يزاوله ويداوم عليه، وصيغة (فاعل) تكون لصاحب الشيء دون مداومة عليه ومزاولة.

**. فَعِل (بفتح الفاء وكسر العين)**: تأتي هذه الصيغة في مصَافِّ صيغ النسب، وتقع بين منزلتين، حيث تكون دون منزلة (فَعَّال) في الدلالة، فصيغة فعال تدل على مزاولة الشيء ببيعٍ أو غيره وملازمته. وتكون فوق منزلة (فاعل)، لأن صيغة فاعل تدل على صحبة الشيء من غير مزاولة، فتكون صيغة (فَعِل) دالةً على صحبة الشيء بكثرة دون احترافٍ ببيع أو غيره. فاللبان ـ مثلًا ـ هو الذي يبيع اللبن، واللابن لمن كان صاحب لبن ولكن لا على جهة البيع، واللَّبِنُ لمن كان عنده اللبن كثيرًا ولكن لا على جهة الاحتراف والبيع أيضًا.

جاء في شرح الرضي على الشافية: "وكما استعملوا فَعَّالًا لما كان في الأصل للمبالغة في اسم الفاعل في معنى ذي الشيء الملازم له استعملوا أيضًا وهو بناء مبالغة اسم الفاعل نحو: عَمِلٌ للكثير العمل، وطَعِنٌ ولَبِس ولَسِن في معنى النسبة فاستعملوه في الجوامد نحو: رجلٌ نَهِرٌ لصاحب العمل بالنهار".

فتبين أن صيغة (فَعِل) في النسب تفيد التكثير ولكن على غير جهة المزاولة والاحتراف مشبهةً نظيرتها في المبالغة.